ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصلاح الوعي المصري.. من أين نبدأ؟

- حلول إقليمية لأزمات الشرق الأوسط (ملف خاص)
- دروس فرنسية لمواجهة "الانفصالية الإسلاموية"
- جهود إدماج الاقتصاد غير الرسمي بعد كورونا
- شبكة الموانئ الجافة.. دفعة استثمارية جديدة

OCT 2021
العدد (33)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

إصلاح الوعي المصري..
من أين نبدأ؟

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا الأمن والدفاع

حدود فعالية مؤتمر بغداد كمنصة للحوار الإقليمي

صفحة 22

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (33) - 1 أكتوبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- حول مفهوم الوعي

قضايا دولية 10

- دروس فرنسية لمواجهة "الانفصالية الإسلاموية"

قضايا الأمن والدفاع 16

حلول إقليمية لأزمات الشرق الأوسط (ملف خاص)

- مستقبل دور دول الجوار في دعم استقرار ليبيا
- حدود فعالية مؤتمر بغداد كمنصة للحوار الإقليمي
- أهداف وتحديات القمة المصرية الأردنية الفلسطينية

قضايا السياسات العامة 30

إصلاح الوعي المصري.. من أين نبدأ؟ (ملف العدد)

- أولويات الوعي المنشود في المجتمع المصري
- روافد الوعي المصري والاستراتيجية المتكاملة
- طرق وأساليب قياس الوعي في المجتمعات

قضايا نوعية 46

- جهود إدماج الاقتصاد غير الرسمي بعد كورونا
- شبكة الموانئ الجافة.. دفعة استثمارية جديدة
- مبادرات حكومية لتعظيم عوائد "الرمال السوداء"

بيانات وإحصائيات 60

- ما الذي أنجزته مصر في تقرير التنمية المستدامة 2021؟

الافتتاحية

حول مفهوم الوعي

* د. عبد المنعم سعيد

لما كان **"الفكر"** أحد ركني اهتمام **"المركز المصري"**، مجاورًا في ذلك **"الدراسات الاستراتيجية"**؛ فإن الاهتمام بالمفاهيم الأساسية أو مفاتيح التفكير والاقتراب من الموضوعات المختلفة يوجب تقديم المعرفة اللازمة فيه. ونظرًا لأن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" قد استخدم في مناسبات كثيرة اهتمامه الشديد بقضية "الوعي" الضرورية لدعم الانطلاقة المصرية الحالية على طريق التقدم والرفعة، فإن "تقديرات مصرية" -بعد التشاور مع د. خالد عكاشة، مدير المركز- تتولى القيام بعدد من الأنشطة المتعلقة باستكشاف هذا المفهوم والاقتراب منه، تمهيدًا للبحث في السياسات التي تتبع من أجل تشكيل الوعي المصري بما يفي بمتطلبات المرحلة، ويدفع عنها بعيدًا "الوعي الزائف" الذي يعوق فاعليتها.

في هذا العدد "33"، سوف يجد القارئ ملفًا خاصًا عن الوعي، كبداية للاقتراب من الموضوع، والذي رغم ذيوعه فإنه عادةً ما يكون غامضًا وعصيًا عند الاستكشاف. وفي وقت من الأوقات كان الوعي مختلطًا بمعرفة معلومات كانت غائبة، مثل تلك التي قادت "توفيق الحكيم" إلى طرح أطروحته عن "عودة الوعي" في مطلع السبعينيات من القرن الماضي.

قبل أن ندلف لهذا الملف، فإنه بالتعاون مع الباحث "جبران محمد"، واستنادًا إلى المصادر العامة؛ جرى مسح عام للتعامل مع المفهوم من جوانب مختلفة، لغوية ونفسية واجتماعية وسياسية، وصحية أيضًا.

معنى الوعي

كلمة "الوعي" في قواميس اللغة العربية تعني: وَعَيْتُ العِلْمَ أعِيهِ وَعيًا، ووعَى الشيء والحديث يَعِيه: حَفِظَه وفَهِمَه وقَبِلَه، فهو واعٍ. وفلان أَوْعَى من فلان أي أَحْفَظُ وأَفْهَمُ. ولمفهوم الوعي دلالات عديدة، لكن أهم معانيه تتجلى من خلال علم النفس وعلم الاجتماع. ففي علم النفس، يشير مصطلح "الوعي" أولًا إلى حالة اليقظة العادية، ويشير ثانيًا إلى قدرة الإنسان المتميزة الخاصة على الشعور بذاته، وتمايز ذاته عن الآخرين وعن الأشياء والكائنات الأخرى. أما علم الاجتماع، فقد شرع في التركيز على أن الوعي نتاج لتطور فسيولوجي لمخ الإنسان، ولقدرة الإنسان على العمل وابتكار اللغة، وأن الوعي بهذا الشكل يصبح النتاج المباشر لتفاعل المعرفة المكتسبة فرديًّا أو اجتماعيًّا مع المخ. وبالتالي، يصبح اللا وعي جزءًا من الوعي، ويتبادلان في الوقت نفسه التأثير والتأثر.

وبالتالي، يعتبر الوعي الحالة العقليّة التي يتم من خلالها إدراك الواقع والحقائق الّتي تجري من حولنا، وذلك عن طريق اتّصال الإنسان مع المحيط الّذي يعيش فيه، واحتكاكه به ممّا سيسهم في خلق حالة من الوعي لديه بكلّ الأمور التي تجري وتحدث من حوله، ممّا يجعله أكثر قدرة على إجراء المقاربات والمقارنات من منظوره هو، وبالتالي سيصبح أكثر قدرةً على اتّخاذ القرارات التي تخص المجالات والقضايا المختلفة التي تطرأ له.

الوعي أيضًا هو المحصول الفكري الذي ينضوي عليه عقل الإنسان، بالإضافة إلى وجهات النظر المختلفة التي يحتوي عليها هذا العقل والتي تتعلّق بالمفاهيم المختلفة التي تتمحور حول القضايا الحياتيّة والمعيشيّة. والوعي قد يكون وعيًا حقيقيًا بطبيعة القضايا المختلفة المطروحة حول الإنسان، إلّا أنّه قد يكون وعيًا مُضللًا زائفًا، فالوعي الزائف هو الذي لم يدرك الأمور على حقيقتها التي تجري عليها، مما سيجعل حكمه على مختلف القضايا والأمور التي تجري من حوله حكمًا خاطئًا لم يستطع مقاربة عين الصواب بأيّ شكلٍ من الأشكال.

ثمة أنواع عديدة للوعي، منها الوعي العفوي (التلقائي)، وهو ذلك النوع من الوعي الذي يكون أساس قيامنا بنشاط معين، دون أن يتطلب منا مجهودًا ذهنيًا كبيرًا، بحيث لا يمنعنا من مزاولة أنشطة ذهنية أخرى، أما **الوعي التأملي** فهو على عكس الأول يتطلب حضورًا ذهنيًا قويًا، ويرتكز على قدرات عقلية عليا، كالذكاء، والإدراك، والذاكرة. ومن ثم فإنه يمنعنا من أن نزاول أي نشاط آخر. كما أن هنالك **الوعي الحدسي،** وهو الوعي المباشر والفجائي الذي يجعلنا ندرك أشياء، أو علاقات، أو معرفة، دون أن نكون قادرين على الإتيان بأي استدلال. وأخيرًا، **هنالك الوعي المعياري الأخلاقي،** وهو الذي يجعلنا نُصدر أحكام قيمة على الأشياء والسلوكيات فنرفضها أو نقبلها، بناء على قناعات أخلاقية. وغالبًا ما يرتبط هذا الوعي بمدى شعورنا بالمسئولية تجاه أنفسنا والآخرين.

تشكيل الوعي

من العوامل الأخرى التي تؤثّر في وعي الإنسان بشكل عام هي: التعليم والمؤسسات الدينيّة، حيث إنّ هذه المؤسّسات تتجمّع مع بعضها بعضًا لتشكّل الوعي الذي قد يكون زائفًا وقد يكون حقيقيًا، فالمؤسّسات التعليميّة والمؤسّسات الدينيّة لديها القدرة على إخفاء الحقائق

وإظهار حقائق أخرى لقلب الموازين وخلق رأيٍ عام تجاه قضيّة معينة تمامًا كما يفعل الإعلام. وأيضًا دور المؤسّسات العامّة والرسميّة والفن والمثقّفين والأدباء والكتّاب والعلماء، فكلّ هؤلاء يُسهمون أيضًا في تشكيل الوعي العام.

هنا، من المهم الإشارة إلى أن الوعي نوعان: وعي بالذات، ووعي بالآخر. والوعي بالذات يشمل الوعي بها في اختلاف الزمان: ماضيًا، وحاضرًا، ومستقبلًا. والوعي بها في اختلاف المكان: وطنًا، وإقليمًا، وأمة. فالوعي بالذات ماضيًا: أي معرفة من نحن، وكيف نشأنا، وما مسيرتنا، وهل لنا تاريخ نتصل به ونستفيد منه، أم إننا نبدأ من نقطة الصفر، كما يزعم البعض. وكيف يكون ماضينا زادًا ينير الدرب ويقوّم الخطوات. أما الوعي بالذات حاضرًا: أي معرفة واقعنا الذي نحياه، في مختلف المجالات، بدقة، فندركه كما هو، دون تجميل أو تقبيح، ودون تهويل أو تحقير. فالوعي بما يفرضه علينا واقعنا من قضايا واهتمامات وأولويات؛ يسهم في تحسين التعاطي معه، ولا ننفصل عنه. والوعي بالذات مستقبلًا، أي بالآمال المرتجاة، وبالفرص المتوقَّعة، وبكيفية التعامل معها من خلال الإمكانات المتوافرة؛ حتى نجمع بين المثالية والواقعية في وسطية واتزان. وهناك الوعي بالآخر، ولا تستقيم معرفة الذات حتى نعرف الآخر، ولهذا قيل: بضدها تتمايز الأشياء. فيجب أن نعرف كيف يفكر الآخر، وما نقاط قوته وضعفه، وما عوامل التلاقي والحوار التي تجمعنا، وأسباب الاختلاف والنزاع التي تفرقنا.

ويرى الفيلسوف الألماني "هيجل" أن الإنسان هو الموجود الوحيد الذي يعي ذاته، باعتباره يوجد كما توجد أشياء الطبيعة، وباعتباره موجودًا لذاته. أما الأشياء الأخرى فإنها لا توجد إلا بكيفية واحدة. وعلى هذا الأساس يجب على الإنسان أن يعيش بوصفه موجودًا لذاته، ذلك لأنه مدفوع إلى أن يجد ذاته ويتعرف عليها فيما يلقاه مباشرة ويعرض عليه من خارج. فالإنسان يعمل دائمًا على تغيير الأشياء الخارجية لأنه يريد أن يرى ذاته تتحقق بشكل موضوعي. فكيف يمكن أن تتمثل الذات نفسها؟.

أما الفيلسوف الفرنسي "ديكارت" فيرى أن الشك هو السبيل الوحيد إلى اليقين، فهو الذي يجعلنا نحيط بذواتنا. هكذا شك "ديكارت" في كل شيء بما في ذلك وجوده. فلم يستطع أن يقول إن الجسم والنفس من خواص نفسه. لكن تأكد له بوضوح أنه لا يستطيع أن يشك في أنه يفكر، حيث إن التفكير هو الخاصية الوحيدة التي لازمت الذات منذ البداية. فانطلاقًا من التفكير يمكن أن ندرك بصفة حدسية وجود الذات، هكذا استطاع "ديكارت" أن يقول: "أنا أفكر، إذن أنا موجود". فالذات والتفكير متلازمان، فحينما تتوقف الذات عن التفكير تنقطع عن الوجود.

إلا أن الفيلسوف "برجسون" يرفض أي طابع ذاتي أو نسبي للوعي. فليس الوعي –في نظره– لحظة شعورية مرتبطة بشيء معين، وإنما الوعي هو إدراك للذات والأشياء في ديمومتها. فالوعي انفتاح على الحاضر والماضي والمستقبل. ومن ثم فإنه لا يقبل القسمة إلى لحظات معينة لأنه تدفق وسريان يصعب التمييز بين لحظاته. وانطلاقًا من هذا نتساءل: هل يمكن أن يتم الوعي في غياب العالم والآخرين؟.

في الاشتراكية يوجد مفهوم الوعي الطبقي، وهو مصطلح يستخدم في العلوم الاجتماعية والنظرية السياسية، ولا سيما الماركسية، للإشارة إلى الاعتقادات التي يؤمن بها الفرد تجاه الطبقة الاجتماعية أو المرتبة الاقتصادية التي ينتمي إليها في المجتمع، وتجاه تركيب تلك الطبقة ومصالحها. وقد يكون تعريف الطبقة الاجتماعية للشخص محددًا لإدراكه لها. فالماركسيون يعرفون الطبقات على أساس علاقاتها بوسائل الإنتاج، لا سيما إذا كانت تمتلك رأس المال. بينما يميز علماء الاجتماع غير الماركسيين بين الطبقات الاجتماعية على أساس الدخل أو المهنة أو الحالة.

مجالات الوعي

يعتبر الوعي الأخلاقي من أهم مجالات الوعي، لأنه يساهم بشكل كبير في تنمية جانب الشعور لدى الإنسان؛ إذ إن النظام الرأسمالي بطبيعته المادية أثّر بشكل كبير على مسألة الوعي الأخلاقي. أما الوعي السياسي فتكمن أهميته في أن الحضارة الإنسانية تقف على مبادئ سياسية محددة تحكم العالم. بينما الوعي البيئي أصبح ضرورة ملحة بسبب تأثيرات التلوث التي تهدد الحياة بشكل عام، والسبب في انتشار ظاهرة التلوث هو المنافسة الاقتصادية التي تحكم العالم. وأخيرًا، فإن الوعي الثقافي يشكل القاعدة المعرفية التي يتحرك على ضوئها المجتمع، ويتفاعل مع واقعه، سواء على مستوى الأفراد أو مستوى الجماعات، أو حتى على مستوى المجتمعات الأخرى.

قضايا دولية

1

دروس فرنسية
لمواجهة «الانفصالية الإسلاموية»

تحتل قضية الهوية أولوية فرنسية بالتزامن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في أبريل 2022؛ حيث يواجه الرئيس "إيمانويل ماكرون" تحديًا من قبل اليمين المتطرف الذي يتبنى خطابًا مناهضًا لسياسات "ماكرون" بشأن ملفي الهجرة والإسلام السياسي، للضغط عليه لاتخاذ إجراءات لحماية الهوية الفرنسية. وكان "ماكرون" قد تبنّى إصلاحات لمحاربة الفكر المتطرف والانعزالي الذي وصفه بـ"الانفصالية الإسلاموية"، باعتباره مشروعًا أيديولوجيًا يهدد الهوية الفرنسية عبر خلق مجتمع بديل عن النظام الجمهوري.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (33) - 1 أكتوبر 2021

دروس فرنسية لمواجهة "الانفصالية الإسلاموية"

*آية عبدالعزيز
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحتل قضية الهوية أولوية فرنسية بالتزامن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في أبريل 2022؛ حيث يواجه الرئيس "إيمانويل ماكرون" تحديًا من قبل اليمين المتطرف الذي يتبنى خطابًا مناهضًا لسياسات "ماكرون" بشأن ملفي الهجرة والإسلام السياسي، للضغط عليه لاتخاذ إجراءات لحماية الهوية الفرنسية. وكان "ماكرون" قد تبنّى إصلاحات لمحاربة الفكر المتطرف والانعزالي الذي وصفه بـ"الانفصالية الإسلاموية"، باعتباره مشروعًا أيديولوجيًا يهدد الهوية الفرنسية عبر خلق مجتمع بديل عن النظام الجمهوري.

استراتيجية "ماكرون"

- أعلن "ماكرون"، في أكتوبر 2020، استراتيجيته لمواجهة "الانفصالية الإسلاموية"، في سياق حالة من الجدل حول موقف الجمهورية من المسلمين بشكل عام والنزعات الانفصالية، علاوة على أنه كشف عن الخطوات التي ستنتهجها الحكومة داخل المجتمع لمجابهة أي مجتمعات بديلة تنتهك مبادئ العلمانية التي تُعد ركيزة أساسية للهوية الفرنسية. فالعدو الأساسي -وفقًا لماكرون- هو المشروع السياسي الديني الذي أصبح له منظرون يهاجمون الهوية الفرنسية، بهدف إنشاء مجتمع معارض يتسم بالانعزالية، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة، وتزعم هذه الأيديولوجيا أن مبادئها أعلى من مبادئ الجمهورية.

- استندت استراتيجية "ماكرون" إلى تطبيق الحياد في مؤسسات الدولة للتصدي لأي محاولة انتهاك تخالف النظام العام، على خلفية الأوضاع التي تم رصدها مثل: حمل بعض موظفي الحكومة للرموز الدينية، وتنامي حالات الاستثناء بين الطوائف وأيضًا بين الرجال والنساء، كما استهدفت الاستراتيجية تجفيف منابع التطرف والإرهاب، والقضاء على البيئات الحاضنة لهما، خاصة في الأحياء التي من الممكن أن تكون ملاذًا للمتطرفين.

استجابات حاسمة

- **محاكمة الإرهابيين:** بدأت السلطات الفرنسية في محاكمة المتهمين في الهجمات الإرهابية الدامية عام 2015؛ حيث مَثُل أمام المحكمة "صلاح عبدالسلام" (فرنسي من أصل مغربي) المتهم الوحيد الذي ما زال حيًا ممن شاركوا في هذه الهجمات، بجانب 20 متهمًا آخرين، في الثامن من سبتمبر 2021. وقد سبق ذلك بدء محاكمة 14 متهمًا بالهجوم على مجلة "شارلي إيبدو" في عام 2015، على خلفية نشرهم للرسوم الكاريكاتيرية عن النبي "محمد".

- **حماية الهوية:** وافق المجلس الدستوري الفرنسي، في أغسطس 2021، على إقرار قانون "مبادئ تعزيز احترام قيم الجمهورية" لاستهداف "الانفصالية الإسلاموية" باستثناء المادة رقم (16) منه الخاصة بأعمال الجمعيات التي سيتم إغلاقها، لكون الأمر سيتطلب ما يقرب من 6 أشهر، مما يتعارض مع حرية الجمعيات، والمادة رقم (26) المتعلقة بإجراءات منح تصريح الإقامة أو سحبها من الأجنبي الذي يعلن رفضه مبادئ الجمهورية، وذلك بعد أن وافقت الجمعية الوطنية على مشروع القانون بشكل نهائي في الثالث والعشرين من شهر يوليو 2021، لحماية قيم الجمهورية، ومجابهة خطاب الكراهية والعنف على الإنترنت، ومعالجة الأسباب الرئيسية للتطرف داخل المجتمع. وواجه هذا القانون انتقادات، حيث اعتبرته القوى اليمينية غير كافٍ، فيما نظر إليه اليسار على أنه يُقوض الحقوق والحريات الجماعية.

- **تقييد عمل الجمعيات:** استهدف القانون الجديد الذي تم الإعلان عنه إعادة هيكلة عمل الجمعيات الدينية والثقافية، بالتركيز على دوافع تأسيسها، وما تروج له من أفكار، ومصادر تمويلها، ومدى التزامها بقيم الجمهورية، كشروط يجب توافرها والاعتماد عليها عند تقييم عملهم، لأنه يمكن حل هذه الجمعيات إذا كانت لها أهداف خافية تحفز المواطنين على العنف، وتقوض الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وذلك ترسيخًا لمبدأ الحياد الديني.

- **الرقابة على الأنظمة التعليمية:** تُعد المدرسة مهد الجمهورية التي تمثل جوهر العلمانية، التي تصقل وعي الأطفال وتُمكّن من بناء الأمة الفرنسية، وفقًا لخطاب "ماكرون". لذا فقد تم اعتماد التعليم المدرسي بشكل إلزامي انطلاقًا من السنة الثالثة، كما سيتم تقديم الوجبات الغذائية للجميع على أن يكون الاستثناء صحيًا، مع فرض الرقابة على الدروس المقدمة والمدرسين، وذلك بدءًا من العام الدراسي 2021، تجنبًا لمخاطر المدارس الموازية خارج النظام التعليمي.

- **التصدي للجماعات اليمينية:** عملت الحكومة الفرنسية على تبني مقاربة شاملة لمكافحة التطرف بما في ذلك التطرف اليميني؛ حيث أعلن "جيرالد دارمانين" -وزير الداخلية الفرنسي- في فبراير الماضي عن حل جماعة "جيل الهوية"، لانتهاكها القانون الفرنسي بتحريضها على التمييز ضد شخص أو جماعة بسبب أصلهم، لأنها ترفض التعاطي الفرنسي مع المواطنين باعتبارهم جميعًا فرنسيين متجاهلة أصولهم.

- **تحرير المساجد من التأثيرات الأجنبية:** تم التأكيد على أهمية تدريب وتأهيل الأئمة الفرنسيين من خلال إنشاء "مجلس وطني للأئمة" يكون مسئولًا عن إدارة شئونهم، تجنبًا لتبنيهم نهجًا متشددًا، تمهيدًا لوقف استقدامهم من الخارج بحلول عام 2024. وقد شهد شهر يناير الماضي، إغلاق تسعة مساجد وقاعات للصلاة في سياق مجابهة الانفصالية الإسلاموية، فيما صرح وزير الداخلية الفرنسي في مارس الماضي بأن السلطات أغلقت 17 مسجدًا بشكل مؤقت، مع احتمالية القيام بعمليات تفتيش لما يقرب من 89 مسجدًا يُشتبه في كونهم انفصاليين من بين 2500 مسجد في فرنسا.

- **معالجة اختلالات الإرث الاستعماري:** نوّه "ماكرون" بمخاطر الصدمات التي نتجت عن الماضي الاستعماري وما زالت تنعكس على المجتمع الفرنسي، لذا فقد عمل على مواجهتها من خلال عدد من الإجراءات الرمزية لاحتواء الوضع الراهن، حيث كلف المؤرخ "بنجامان ستورا" في يوليو 2020، بإعداد تقرير بشأن ما أنجزته فرنسا فيما يتعلق بذاكرة الاستعمارية وحرب الجزائر بشكل دقيق، فيما اعترف "ماكرون" بقيام الجيش الفرنسي بتعذيب وقتل "علي بومنجل" القيادي في الحركة الوطنية الجزائرية.

تحركات خارجية

- لم تكن الإجراءات الداخلية بمعزل عن التحركات الخارجية للرئيس "ماكرون"؛ إذ تُعتبر السياسة الخارجية عنصرًا أساسيًا في الهوية الوطنية لفرنسا، وامتيازًا في يد الرئيس يتم توظيفه لخدمة مصالح الجمهورية، وهو ما تجلى في دعم "ماكرون" ومساندته دول منطقة الشرق الأوسط التي عانت من عدم الاستقرار وويلات الإرهاب والحرب الأهلية، التي امتدت تبعاتها إلى الداخل الفرنسي في عام 2015.

- أعرب "ماكرون" اعتزامه مكافحة التنظيمات الإرهابية بجانب جيوش الدول النظامية، ومساندة الدول في مرحلة إعادة الإعمار لإرساء الاستقرار بها، وهو ما تجسّد في دعمه العراق إبان مشاركته في مؤتمر دول جوار بغداد للتعاون والشراكة في نهاية أغسطس الماضي، وتأكيده على استمرار التواجد الفرنسي في العراق بغض النظر عن الخيارات التي يتخذها الأمريكيون.

- دعمت فرنسا المناطق المُحرّرة من "داعش"، إذ حصلت بغداد في عام 2020 على عشرة ملايين يورو من مركز الأزمات والمساندة التابع لوزارة أوروبا والشئون الخارجية لتحتل بذلك المركز الثاني في قائمة الدول المستفيدة من المساعدات المقدمة من فرنسا. وتم توجيه المبلغ لصالح إعادة تأهيل قسم العمليات الجراحية في المركز الصحي بمنطقة سنجار التي تم تحريرها في عام 2017، كخطوة لبناء مستشفى جديد بتمويل فرنسي. وزار "ماكرون" إبان حضوره مؤتمر بغداد الموصل التي كان يتخذها "داعش" عاصمة له، وكنيسة "سيدة الساعة" التي كانت تحت سيطرة التنظيم وقام بتدميرها، ومسجد النوري الذي أعلن منه "أبو بكر البغدادي" إقامة "الخلافة" المزعومة في عام 2014، وقد تم تفجّيره من قبل التنظيم في يونيو 2017.

- أعادت فرنسا النظر في استراتيجيتها تجاه منطقة الساحل الإفريقي؛ حيث أعلن "ماكرون" في التاسع من يوليو 2021، عن سحب جزء من قواته وإنهاء عملية "برخان" بحلول الربع الأول من عام 2022، وإغلاق بعض القواعد العسكرية في مالي، مع التركيز على المناطق الحدودية. في المقابل، ستزيد فرنسا من مشاركتها في عملية "تاكوبا" التي ترتكز على دعم جيوش المنطقة.

- اتخذ "ماكرون" موقفًا حازمًا من حركة "طالبان" بعد إعلانها السيطرة على كابول في منتصف أغسطس الماضي، موضحًا أنه يجب ألا تكون أفغانستان ملاذًا للإرهاب، وأن العلاقات مع الحركة ستكون مرهونة ببعض الشروط التي يأتي في مقدمتها حماية الحقوق الإنسانية، ومن لهم حق الحصول على اللجوء، كما أن إقامة حوار معها لا يعني اعترافًا بحكومتهم.

خلاصة القول، إن استجابة "ماكرون" لتعزيز الهوية الفرنسية تأتي كجزء من اعترافه بتعقيدات الأزمة الداخلية التي يشهدها المجتمع الفرنسي، وهي نتاج لعدد من الأسباب في مقدمتها تراجع الدولة عن تقديم جزء من خدماتها ومتابعتها لما يحدث في الأحياء والجمعيات ذات الأنشطة الثقافية والاجتماعية، الأمر الذي خلق مشاريع موازية تتنافى مع قيم الجمهورية.

ملف خاص

حلول إقليمية
لأزمات الشرق الأوسط

/ecsstudies
ecss.com.eg

قضايا الأمن والدفاع

1. مستقبل دور دول الجوار في دعم استقرار ليبيا
2. حدود فعالية مؤتمر بغداد كمنصة للحوار الإقليمي
3. أهداف وتحديات القمة المصرية الأردنية الفلسطينية

مستقبل دور دول الجوار في دعم استقرار ليبيا

سلط اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الليبي، الجزائر (30-31 أغسطس 2021)، الضوء على الدور المحوري الذي تلعبه آلية/مُقاربة "دول الجوار"، وإمكانية البناء عليها لتعزيز قدرات السلطات المنتخبة على إنجاح الانتقال ودعم استقرار ليبيا، والحيلولة دون الارتداد إلى مُربع الانقسام والصراع مرة أخرى. وأثارت الجولة الأخيرة لدول الجوار علامات استفهام حول دلالات توقيت ومخرجات اجتماع الجوار بالجزائر، وملامح تطور ونضج الآلية بالوقت الراهن، بالإضافة إلى مدى قدرة الجوار الليبي على دعم استقرار ليبيا.

* حسين عبدالراضي
باحث بوحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

توقيت حاسم

عكس اجتماع الجزائر رغبة دول الجوار في استعادة دورها الفعال وتأثيرها الإيجابي بالمشهد الليبي، خصوصًا مع قُرب نهاية المرحلة الانتقالية، والاستعدادات الجارية لعقد الانتخابات العامة. وتشير مخرجات الجولة إلى تركيز الجوار جهوده بالمرحلة المُقبلة على مجموعة من الأنشطة الرامية لدعم استقرار ليبيا، من أبرزها:

- **دعم الأجندة الليبية للتسوية:** وجدت مبادرة حكومة الوحدة لـ"دعم استقرار ليبيا" دعمًا ملحوظًا من دول الجوار، وهو ما لم يتحقق لها بالدرجة ذاتها في جولة برلين الثانية (يونيو 2021)، مما يؤسس لشراكة أكبر بين أطراف الآلية والسلطات الليبية الراغبة في استعادة زمام التسوية، ودول الجوار المؤمنة بأهمية الحل الليبي-الليبي، وأن يكون الدور الخارجي داعمًا لخيارات الليبيين لا فارضًا رؤيةً منفصلة عن خصوصية الأزمة الداخلية.

- **تعزيز أمن الحدود:** تصدر ملف الحدود أجندة الاجتماع، فبطبيعة الحال فإن دول الجوار هي الأقدر على التعاون مع ليبيا في تعزيز أمنها؛ لاعتبارات التداخل الاجتماعي والاتصال الجغرافي، وهو ما يتصل برغبة الطرفين في خروج المرتزقة والقوات الأجنبية، مع الترتيب استباقيًا كي لا تنتقل تلك العناصر كعوامل مهددة لأمن دول الجوار. فضلًا عن أهمية تنسيق هذا التعاون لإحكام السيطرة على عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية، ومحاولات تحويل الجنوب الليبي إلى حاضنة للتنظيمات الإرهابية.

- **استعادة فعالية الآلية ومأسسة جهودها:** تدرك دول الجوار أن تراجع دور الآلية بالسابق قد عمق من أزمة طرابلس، وأتاح المجال لدخول أطراف إقليمية -غير مجاورة- ودولية أججت الصراع، وهددت سلامة الدولة الليبية، وقوضت أمن ومصالح الجوار. وعليه، فإن المرحلة المقبلة تتطلب تفعيل الآلية وتنسيق مواقف أعضائها؛ لتصبح أوزانها النسبية حاكمة في كافة المسارات الدولية، وتتمكن من قطع الطريق على تلك الأنشطة المعرقلة للتسوية.

تحسن ملحوظ

عكس اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الليبي الأخير تحسنًا ملحوظًا في مسار عمل الآلية، إذ واجهت تلك المُقاربة فيما سبق عدة تحديات خفضت من فاعليتها، منها المتصل بعلاقات الجوار ببعضه أو علاقاته بالمكونات الليبية ذاتها، فضلًا عن مساحات الحركة المتاحة في ظل الزخم الدولي والإقليمي للانخراط بالأزمة. لكن الجولة الجزائرية أظهرت عدة مؤشرات على تعافي الآلية، ووجود فرصة سانحة للعب دور أكبر، ومن أبرز مؤشرات ذلك ما يلي:

- **وجود توافق نوعي يعزز تأثير الجوار:** تشهد علاقات دول الجوار تراجعًا في تباينات المواقف وتصاعدًا في التوافق، ويؤكد ذلك اتفاق مصر وتونس والجزائر على دعم الخيارات الليبية، والتمسك بخروج المرتزقة والقوات الأجنبية، وغيرها من المواقف المتسقة بين دول الآلية، والتي من شأنها ترسيخ وحدة الرؤية والتوافق بين دول الجوار، وتلافي التقاطع المُعطل الذي حدث في فترات سابقة.

- **تراجع التباينات بين الآلية والمكونات الليبية:** اقترن توافق دول الجوار بنموذج جديد في علاقات دول الآلية مع المكونات الليبية، فالمواقف الصدامية السائدة تقليديًا بين بعض الدول والمكونات لم تعد متصدرةً للمشهد، إذ يرغب الجميع في دعم الاستقرار وفقًا لرؤية يصوغها الليبيون. وبالتالي، انعكس هذا التحول من الصدام والترقب إلى دعم الاستقرار إيجابيًا على أعمال آلية الجوار، وفتح الطريق أمامها لتجاوز العقبات والتباينات التي عرقلت فاعلية الآلية فيما مضى.

- **إسناد متبادل للأدوار بين ليبيا والجوار:** يتيح تمسك حكومة الوحدة الليبية بآلية الجوار مساحة تأثير واسعة للدول الأعضاء لممارسة أدوار بنّاءة، وبالتبعية ستحظى رؤية وجهود السلطة الليبية بإسناد قوي من دول الجوار. هذا الدعم والإسناد المتبادل سيعزز من قدرة الطرفين على فرض رؤيتهما بالمحافل والترتيبات الدولية، وسيقطع الطريق على الأطراف المعرقلة للتسوية، كما سيخفض دعم الجوار تأثير أية ضغوط تُمارَس على الحكومة الليبية بهذا الشأن.

اتجاهات مستقبلية

- تشير تفاعلات دول الجوار الليبي القائمة، والمشهد الدولي المتصل بالأزمة، إلى وجود فرصة سانحة لاضطلاع أطراف الآلية بدور أكبر في الترتيبات المُقبلة بليبيا، وهو ما يتعلق بدعم السلطات الليبية للوصول إلى انتخابات عامة في ديسمبر المُقبل، فالخبرة الانتخابية وإمكانية تلبية احتياجات المفوضية الوطنية للانتخابات سيعزز دور دول الجوار في هذه المرحلة الهامة.

- تستطيع دول الجوار إسناد مسارات التسوية الأممية السياسية والاقتصادية والأمنية والدستورية، حيث تمتلك دول الجوار رصيدًا كبيرًا في تسهيل عمل المفاوضين الليبيين بتلك المسارات، فلديها تجارب مؤسسية ناجحة، يمكن أن تستخدم كنماذج استرشادية للخروج من أزمات المؤسسات الليبية.

- تهيئة المشهد الليبي لاستعادة استقراره بشكل مستدام، عبر ملفين أساسيين: أولهما، خروج المرتزقة والقوات الأجنبية، وفقًا لأطر زمنية محددة وخطوات ناجزة. ثانيهما، الدفع قدمًا للمضي بمسار المصالحة الوطنية، حيث إن لدى دول الجوار علاقات وروابط وثيقة بمختلف المكونات والأطراف الليبية، وحال الوصول لدرجة متقدمة من الفعالية يمكن توظيف تلك العلاقات بشكل منسق لتحقيق اختراق حاسم بهذين الملفين.

- يبقى من الأهمية أن تُحافظ آلية الجوار الليبي على التنسيق الذي ظهر في اجتماع الجزائر، حيث التركيز على القضايا الأكثر حيوية وأهمية، إلى جانب تحييد القضايا التي تمثل مدخلًا لخفض درجة التوافق، وتوظيف وجود سلطات ليبية موحدة (تشريعية وتنفيذية) لإعادة ترتيب أوراق التسوية، بما يلائم خصوصية الحالة الليبية، ويحجم الأدوار الخارجية الرامية لتعطيل استكمال استحقاقات خارطة الطريق التي توافق عليها الليبيون.

- تمتلك دول الجوار الليبي وزنًا إقليميًا ودوليًا حاسمًا يمكن توظيفه في دوائر العلاقات الإقليمية والدولية من أجل الضغط على الأطراف المعرقلة للتسوية، ودفع الدول التي لديها قوات أو مرتزقة لإخراجهم

مـن ليبيـا، وهـو تحـرك يجـدر بـدول الجـوار أن تبـدأ فيـه لتوظيـف الزخـم الدولـي الداعـم لإجـراء الانتخابـات العامـة بموعدهـا وخـروج المرتزقـة وكافـة التشـكيلات المسـلحة مـن البـلاد، وهـو اتجـاه سـيعزز مـن دور الجـوار الليبـي ويكسـبه دعمًـا داخليًـا وإقليميًـا ودوليًـا لجهـوده.

فـي الأخيـر، إن مسـتقبل دور دول الجـوار الإقليمـي فـي الأزمـة الليبيـة، حـال اسـتمراره بالنسـق ذاتـه، يمثـل مدخـلًا داعمًـا لاسـتقرار ليبيـا، وهـو مطلـب ضـروري لإسـناد عمليـة التسـوية الشـاملة التي تقودها الأمـم المتحـدة وانخرطـت فيها دول الآليـة -بشـكل أو بآخـر- علـى مـدار السـنوات الـعشر الماضيـة، وأصبـح لديهـا مـن الخبـرة المسـتمرة فـي التعامل مـع الداخـل الليبـي ومحيطيـه الإقليمـي والدولـي مـا يمكّنهـا مـن تقييـم المشـهد وتحولاتـه. وسـيمثل مؤتمـر دعـم اسـتقرار ليبيـا، الـذي تعتـزم الخارجيـة الليبيـة عقـده بطرابلـس بنهايـة سـبتمبر 2021، اختبارًا حقيقيًا لمسـتوى التأثيـر الـذي يملكـه الجـوار الليبـي، ومعالجـة القضايـا الانتقاليـة المُعلقـة التـي يمكـن أن تعرقل اسـتقرار ليبيا.

حدود فعالية مؤتمر بغداد كمنصة للحوار الإقليمي

حمل مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي استضافه العراق، يوم 28 أغسطس 2021، عدة رسائل حول عودة العراق إلى التفاعل الإيجابي مع محيطيه العربي والإقليمي كنتاجٍ للسياسة الخارجية التي اتبعها رئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي". إذ جمع المؤتمر دول الجوار العراقي، كالأردن، والسعودية، والكويت، وتركيا، وإيران، علاوة على مصر، والإمارات، وقطر، وفرنسا، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي. فإلى أي مدى يمكن التعويل على هذا المؤتمر كمنصة للحوار الإقليمي؟.

* محمد عبدالرازق

باحث بالمرصد المصري

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رسائل إيجابية

- حضر مؤتمر بغداد عدد من الدول التي تقف على طرفي نقيض فيما يتعلق بسياساتها في المنطقة، وهو ما يُعد إنجازًا في حد ذاته، إذ استهدف "الكاظمي" من ذلك جني ثمار سياساته خلال الشهور الماضية، والعلاقات التي أقامها مع مختلف الفاعلين في المنطقة عبر جمعهم على طاولة واحدة، وهو ما يُعد اختراقًا لحالة الجمود التي اتسمت بها علاقات بعض هذه الدول. كما استهدف أيضًا البناء على الدور الذي اضطلعت به بغداد خلال الشهور الفائتة كمحور جامع لمختلف المشاريع بالمنطقة، ووسيط يمكن الوثوق به بين القوى المتنازعة، خاصة إيران والدول العربية، وهو ما ظهر في المشاورات التي استضافتها بغداد في أبريل 2021 بين السعودية وإيران، وذلك لإيجاد أرضية مناسبة للحوار الإقليمي.

- تحمل اللقاءات الجانبية التي عُقدت بين الحاضرين على هامش مؤتمر بغداد أهمية كبيرة قد تفوق رمزية جمع الأضداد وما اتفقوا عليه في البيان الختامي، خاصة تلك اللقاءات التي كانت بين البلدان التي كانت حتى وقت قريب في حالة خلاف. من هنا تأتي أهمية لقاءات مثل لقاء الرئيس "عبدالفتاح السيسي" وأمير قطر الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني"، وكذلك اللقاء بين نائب الرئيس الإماراتي رئيس الوزراء الشيخ "محمد بن راشد آل مكتوم" والأمير القطري، وهما أرفع لقاءين بين مسئولي مصر والإمارات من جانب وقطر من جانب آخر منذ مقاطعة الرباعي العربي للدوحة عام 2017، وهو ما يعد تتويجًا لمسار المصالحة الذي بدأ في قمة العلا (يناير 2021). هذا علاوةً على اللقاء الذي جمع الشيخ "محمد بن راشد" ووزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبداللهيان".

- على الرغم من أن الاختراق الأكبر الذي كان يُعوّل على مؤتمر بغداد إحداثه بين السعودية وإيران بعقد مباحثات مباشرة بين وزيري خارجية البلدين لم يتحقق، فإن هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها كبار مسئولي البلدين على طاولة مباحثات واحدة منذ عام 2016. علاوة على ذلك، فقد تحدث وزير الخارجية الإيراني مع نظيره السعودي "فيصل بن فرحان" على هامش المؤتمر، ووعده باستئناف الاتصالات بين البلدين، وهو اللقاء الأول منذ انتخاب الرئيس الإيراني الجديد "إبراهيم رئيسي".

- قال وزير الخارجية العراقي "فؤاد حسين" إن اللقاءات المباشرة بين السعودية وإيران في بغداد والتي بدأت في أبريل الماضي ستتواصل لحين حل كل الخلافات. وأكّد سفير إيران لدى بغداد "إيرج مسجدي" أن الجولة الرابعة من المحادثات بين إيران والسعودية سوف تنعقد، وأن "لدى طهران شعورًا جيدًا تجاه الجولة المقبلة لتحقيق نتائج جيدة". وهو ما يعد استمرارًا للدور الذي اضطلعت به بغداد منذ فترة بغية تخفيض حدة التوترات في المنطقة.

فاعلية مشروطة

يتوقف تقييم النجاح المستقبلي لمؤتمر بغداد والتعويل عليه كمنصة للحوار الإقليمي في المنطقة على عدد من العوامل التي تتعلق بإرادات دول المنطقة، وبالعراق، ومدى استمرار انخراطه الإيجابي في المنطقة، ومدى قدرته على ضبط التدخلات الخارجية في شئونه، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

- **إرادةُ دول المنطقة تجاوزَ خلافاتها:** إذ إن مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة بما تضمنه من حضور رفيع المستوى لقوى متناقضة قد يعد إشارة ضمنية من هذه الدول على إرادتها خفضَ التصعيد القائم بالإقليم، وإعلاء مساحات الدبلوماسية والحوار على المساحات الصراعية التي ميزت أنماط تفاعلاتها وعلاقاتها خلال السنوات الماضية، والعمل وفق إطار احتوائي لمختلف المخاوف والمصالح للتوصل إلى صيغة تعايش مشترك، ولا سيّما مع توجه الولايات المتحدة إلى فكّ الارتباط التدريجي بقضايا الصراع في الشرق الأوسط، والتركيز على أهداف أخرى هي حالة التنافس مع الصين وروسيا وأقاليم جغرافية أخرى يأتي في مقدمتها آسيا والمحيط الهادئ. وإذا صدقت هذه الإشارة فيمكن حينها التعويل على مثل هذه المؤتمرات في تعزيز حالة التلاقي والحوار بين قوى المنطقة.

- **قدرة العراق على ضمان سيادته:** وهي تُعد عاملًا مهمًا في إمكانية استمرار التعويل مستقبلًا على بغداد كوسيط إقليمي وساحة للحوار بين دول المنطقة؛ إذ لا يمكن ذلك إذا ما استمر التدخل الأجنبي في شئون العراق، سواء كان هذا التدخل عن طريق إيران من خلال التوجهات السياسية أو قدرة المليشيات الولائية على اختراق منظومته الأمنية ووأد أي مساعٍ إصلاحية، خصوصًا مع توقعات استمرار هذا النفوذ داخل المشهد السياسي العراقي ما بعد الانتخابات المقبلة؛ أو كان التدخل عن طريق تركيا من خلال العمليات العسكرية المتواصلة في شمال العراق، وسياسة أنقرة وطهران في الضغط على العراق من خلال ملف المياه، وهو ما قد يفضي -في النهاية- إلى تقويض مساعي العراق لاستقلالية القرار والنأي بالذات عن التجاذبات الإقليمية، وبالتالي إضعاف قدرته على ضبط هذه التجاذبات وتخفيض حدة التوترات.

- **توجهات الإدارة الإيرانية الجديدة:** إذ إن جزءًا غير قليل من فاعلية مؤتمر بغداد واللقاءات التي تستضيفها العاصمة العراقية يتوقف على السلوك الذي من المتوقع أن تسلكه إيران خلال الفترة المقبلة فيما يتعلق بإدارة خلافاتها في المنطقة، وخاصة فيما بعد التوصل إلى اتفاق مع القوى الغربية بشأن برنامجها النووي، والذي سيمثل إضافة لقدرات طهران النوعية على المستويات السياسية والدبلوماسية والعسكرية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تراجع التوجه نحو الحوار مع دول المنطقة، وزيادة مساحات الغرور السياسي لديها، والعمل على استغلال هذه القدرات في ممارسة نفوذ أكبر في بعض الملفات العالقة مثل اليمن وسوريا ولبنان، فضلًا عن العراق ذاته.

- **مسار العلاقات العربية-التركية:** إذ تمثل التدخلات التركية في كلٍّ من سوريا والعراق وليبيا أحد أهم العوامل التي تعترض طريق تسوية الخلاف القائم بين أنقرة وعدد من العواصم العربية، وفي مقدمتها القاهرة. وسيتوقف الأمر على ما يمكن أن تتخذه تركيا من خطوات إيجابية في هذا الإطار يمكن أن تصب -في النهاية- في صالح تعزيز الأمن الإقليمي، وإتاحة الفرصة بشكل أكبر لإجراء حوار فعّال بين تركيا والقوى العربية والإقليمية لحلحلة التشابكات والبدء في مسار تعاوني.

إجمالًا، لم يكن من المتوقع أن يفرز مؤتمر بغداد واقعًا إقليميًا جديدًا، لكنه -في الوقت ذاته- قد يمثل نواة يمكن البناء عليها لتكريس دور بغداد كوسيط إقليمي بين دول المنطقة، فالمؤتمر ساحة بديلة للاجتماعات الثنائية والثلاثية بين الدول المتضادة حتى لو تغير مكان انعقاده بشكل دوري مع ثبات إطاره العام، وترسيخ مبدأ الحوار بين هذه الدول المتصارعة، إضافة إلى التعامل ببراجماتية سياسية فيما يتعلق بالمسائل الخلافية، سواء التي تخصّ قضايا المنطقة أو القضايا الثنائية بين القوى الإقليمية بدلًا من التنازع الأيديولوجي والجيواستراتيجي.

أهداف وتحديات القمة المصرية الأردنية الفلسطينية

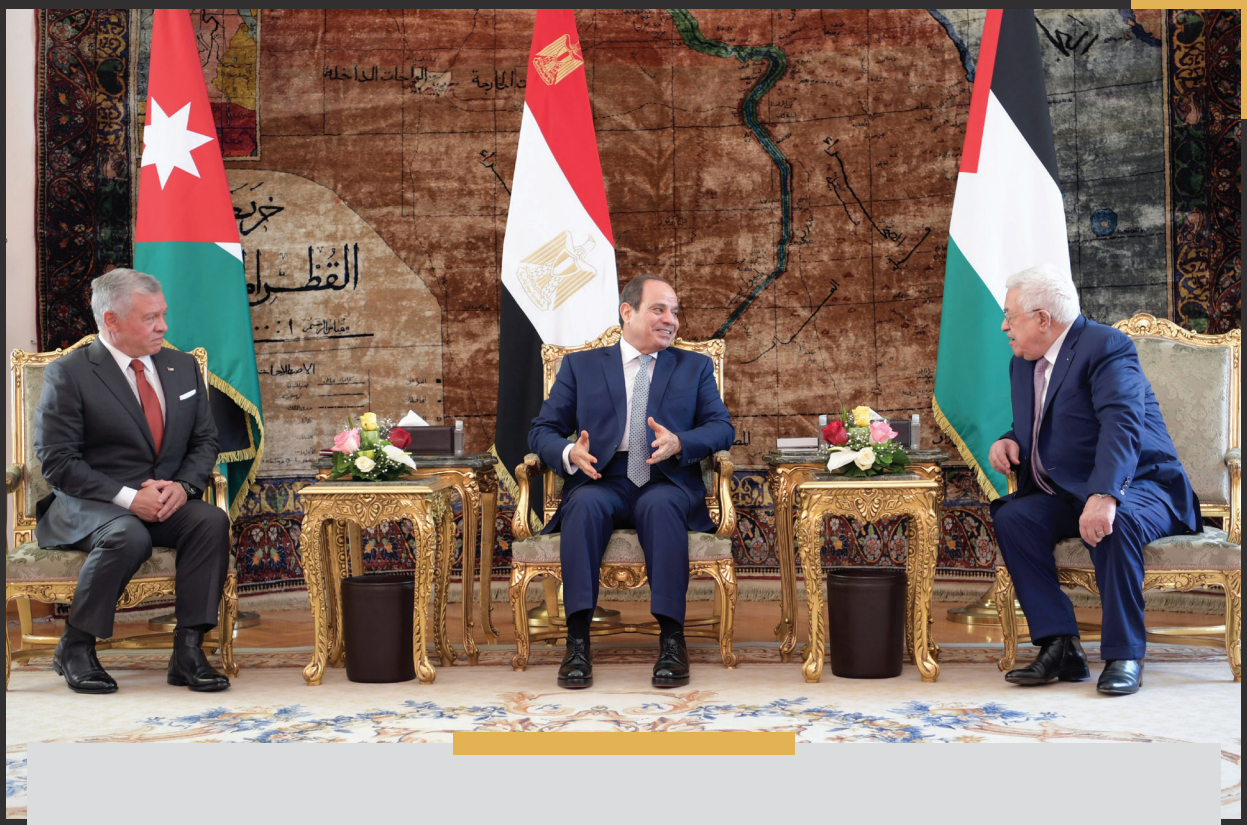

شهدت القاهرة قمة ثلاثية بين مصر والأردن والرئيس الفلسطيني "محمود عباس" في الثاني من سبتمبر 2021، حيث تضمنت المباحثات تطورات إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط من أجل تسوية القضية الفلسطينية، الأمر الذي أثار تساؤلات حول توقيت هذه القمة وأهدافها، فضلًا عن التحديات التي تقف في وجه استئناف عملية السلام، خاصة في ظل أزمات فلسطينية متفاقمة وتحديات تتعلق بالحكومة الإسرائيلية، ناهيك عن طبيعة الدور الأمريكي الذي بدا غير واضح إزاء القضية الفلسطينية.

* شادي محسن

باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أزمات فلسطينية

تُعاني فلسطين لفترة طويلة من أزمات هيكلية باتت تحد من قدرة النخبة الفلسطينية على بناء الثقة مع الشعب الفلسطيني، ومن أبرزها ما يلي:

- **التدهور الاقتصادي:** شهد عام 2020 تراجعًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12% مقارنة مع عام 2019، فمع بداية التأثر بجائحة كورونا التي ألقت بظلالها خلال الربع الأول من عام 2020، شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعًا نسبته 4% مقارنة مع الربع المناظر في 2019، ليزداد التراجع في ظل تعمق الجائحة، والتي على إثرها تم فرض مجموعة من الإجراءات ضمن حالة الطوارئ. لكن زادت الحكومة الإسرائيلية من الأزمة بعد تقليصها مبالغ المقاصة الضريبية الممنوحة للسلطة الفلسطينية. وانعكس المشهد الاقتصادي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض بنسبة 14%، ودخول فئات جديدة إلى دائرة الفقر والفقر المدقع الذي تفاقم بارتفاع معدل البطالة إلى 27.8%.

- **الأوضاع الأمنية:** يلاحق قطاع غزة مشاهد أمنية متدهورة بشكل مستمر نتيجة الصراع بين حماس والجيش الإسرائيلي مما تسبب في تفاقم الأزمة الإنسانية بين فلسطينيي القطاع. يضاف لذلك أزمة التمويل التي تطال وكالة غوث اللاجئين (الأنروا) نتيجة السياسات الإسرائيلية والأمريكية. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فيحكم المشهد الأمني تعنت الحكومة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين (على غرار أحداث جنين الأخيرة، والشيخ جراح) وسلوك المستوطنين مع الفلسطينيين الذي يرفع حدة التوتر الأمني (على غرار أحداث باب العامود).

- **مستوطنات الضفة الغربية:** تستمر الحكومة الإسرائيلية الحالية في التصديق على قرارات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في الضفة. ورغم تصريح الحكومة بعدم اعتزامها ضم المستوطنات أو غور الأردن؛ إلا أنها تشرع في إقامة بنية تحتية من طرق وكباري لضم مستوطنات الضفة والغور إلى سيادتها في الوقت المناسب. وتتسبب الظاهرة في ثلاثة متغيرات: (1) إحراج السلطة الفلسطينية وانخفاض الثقة السياسية تجاهها، في مقابل ارتفاع الرواية المتطرفة لحماس وكسب تأييد لها بين الفلسطينيين. (2) ارتفاع نسب التوتر الأمني بين الفلسطينيين والجانب الإسرائيلي في الضفة بدرجة تدفع إسرائيل للتقدير باحتمال اندلاع انتفاضة فلسطينية عنيفة. (3) تقلص فرص حل الدولتين بدرجات ملحوظة، وغياب الأفق السياسي.

- **مزاج عام سلبي بين الفلسطينيين:** بالنظر إلى استطلاعات الرأي العام التي تصدر لقياس مزاجات الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، يتبين رفض موقف السلطة الفلسطينية خاصة بعد قرار تأجيل الانتخابات الفلسطينية التي كان من المقرر عقدها في مايو من هذا العام، وكذا القرارات الإسرائيلية بطرد الفلسطينيين من القدس

الشرقية، إضافة إلى غياب الخطاب الوطني لتحرير الأراضي المحتلة. وكشفت الاستطلاعات أيضًا عن إحباط عام من المسار السياسي: 89% يؤيدون أداء سكان القدس، 86% يؤيدون أداء فلسطينيي الداخل، 75% يؤيدون سلوك حماس، و22% فقط يثقون بأداء الحكومة المصرية، و21% يؤيدون أداء الحكومة التركية، و56% من الفلسطينيين لا يؤمنون بإتمام المصالحة أو بأداء السلطة الفلسطينية. كما أن نسبة التقييم الإيجابي لأوضاع الضفة الغربية بين الفلسطينيين 24% فقط.

سياقات القمة وأهدافها

تأتي القمة الثلاثية لتحقيق مجموعة من الأهداف كمحاولة ذات وزن لمعالجة الأوضاع المتدهورة بين الفلسطينيين.

- **تقديم القضية الفلسطينية نحو الصدارة:** حيث لا تزال هذه القضية تعاني من تذيل أولويات الأجندة الإقليمية والدولية، إذ لم تحظَ بتصدر الاهتمام إلا وقت تقديم الإدارة الأمريكية خطة السلام (أو "صفقة القرن" حسب تعبير الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب") وكان مؤدى الخطة هو القضاء على القضية الفلسطينية وفق المصالح الإسرائيلية. لذا تسعى مصر من خلال توفيق وجهات النظر مع الجانبين الأردني والفلسطيني (الممثل في السلطة الفلسطينية) لعقد اجتماع قمة ثلاثي يناقش القضية الفلسطينية وكيفية تصديرها للأجندة الدولية مرة أخرى بشكل يضمن الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحقيق مصالح الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

- **دعم السلطة الفلسطينية والرئيس "محمود عباس":** تؤمن القيادة الحالية للسلطة الفلسطينية بأهمية المسار السياسي السلمي من أجل حل القضية الفلسطينية. لكن كما تمت الإشارة سلفًا، تعاني من احتقان شعبي، خاصة في الضفة الغربية.

- **محاولة بلورة رؤية إقليمية مستجدة للسلام:** حيث يُظهر البيان الختامي للقمة أنها تناولت الاتصالات والتحركات الأخيرة التي قامت بها البلدان الثلاثة على المستويين الإقليمي والدولي، لإيجاد أفق سياسي حقيقي، وبذل جهود فاعلة لحل الصراع على أساس حل الدولتين كسبيل وحيد لتحقيق السلام الشامل والعادل، وبلورة تصور لتفعيل الجهود الرامية لاستئناف المفاوضات، والعمل مع الأشقاء والشركاء لإحياء عملية السلام.

- **تهدئة الأوضاع الفلسطينية:** يعاني الشعب الفلسطيني من غياب أفق سياسي واضح يضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو على الأقل عقد مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي والتباحث بشأن شكل وطبيعة الدولة المستقبلية. تسبب ذلك في انتشار العنف، وميل المزاج العام الفلسطيني إلى عدم الإيمان بجدوى المسار السياسي السلمي، لذا تسعى

القمة إلى تقديم بادرة أمل للفلسطينيين من خلال ممثلهم الشرعي (الرئيس أبو مازن) لإحياء جهود السلام وحفزه.

التحديات القائمة

رغم الجهود الإقليمية المقدمة التي تتصدرها مصر حيال القضية الفلسطينية، فإن هناك تحديات راهنة أمام حفز عملية السلام، أبرزها:

- **النهج العنيف لحماس:** تمركز النفوذ الذي تقدمه حماس على أساس الرواية المسلحة العنيفة، وبالتالي فأية جهود سلام تهدد بقاء حماس ونفوذها. وعليه، تحاول حماس بشكل متكرر التشويش على هذه الجهود من خلال استمرار إطلاق الصواريخ والبالونات الحارقة صوب الإسرائيليين، مما يتسبب في العودة إلى المربع صفر.

- **الإرادة السياسية والمجتمعية الإسرائيلية:** لا تختلف الحكومة الإسرائيلية الحالية عن سابقتها إزاء عملية السلام، رافضة المبدأ أو التفاوض مع الفلسطينيين، ويرجع ذلك إلى هشاشة الحكومة التي لا تقبل الانخراط في ملفات حرجة بهذا القدر، فضلًا عن العقلية اليمينية المتطرفة التي تترأس الحكومة حاليًا وعدد من الأحزاب المُشكّلة لها، وأخيرًا عدم الانتهاء من مشاريع استيطانية وبنية تحتية تضمن لإسرائيل ضم القدس الشرقية تحت سيادتها. أما على المستوى المجتمعي، فهناك تراجع ملحوظ بين الإسرائيليين لدعم مبدأ حل الدولتين، إذ تبلغ نسبة المعارضة لحل الدولتين 56%. ويعد الرأي العام الإسرائيلي محدِّدًا رئيسيًا في مسألة حل الدولتين؛ لأن القوانين الإسرائيلية، عوضًا عن الدستور، تشترط عقد استفتاء عام على القضايا المتعلقة بالمستوطنات وتبادل الأراضي.

- **الحضور الأمريكي:** لا تمتلك الولايات المتحدة رؤية ناضجة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، رغم أنها تؤكد على اعتبار حل الدولتين هو المبدأ الوحيد لحل الصراع. وفيما يتعلق بإسرائيل، تنشغل الولايات المتحدة بقضايا ذات أولوية متقدمة وهي تماسك الحكومة الإسرائيلية الحالية لأنها تمثل مجموع الإسرائيليين نسبيًا، وشكل العلاقات الصينية-الإسرائيلية، وطبيعة إدارة إسرائيل للأزمة الإيرانية، ومدى الاندماج الإقليمي لإسرائيل في المنطقة. وترى الولايات المتحدة أن استئناف عملية السلام يهدد بقاء الحكومة الحالية، ويعيد لإسرائيل تطرفها اليميني المائل للتشدد الديني.

ختامًا، إن القمة الثلاثية هي إرادة إقليمية لدعم السلطة الفلسطينية، وتقديم الأمل للفلسطينيين، وحفز عملية السلام في الشرق الأوسط عبر تقديم استئناف المفاوضات كأولوية أولى. لكن تناظرها مجموعة من التحديات التي تعرقل مسارها، ومنها: موقف حماس، وموقف إسرائيل حكومة وشعبًا، فضلًا عن الموقف غير الواضح للولايات المتحدة.

ملف العدد

إصلاح الوعي المصري..
من أين نبدأ؟

/ecsstudies
ecss.com.eg

قضايا السياسات العامة

1. أولويات الوعي المنشود في المجتمع المصري
2. روافد الوعي المصري والاستراتيجية المتكاملة
3. طرق وأساليب قياس الوعي في المجتمعات

أولويات الوعي المنشود في المجتمع المصري

الهدف الحاكم لكل ما يجري على أرض مصر حاليًا هو تنميتها وبناؤها بطريقة توفر حياة لائقة لمواطنيها، وتضع بلدنا في المكانة التي يستحقها بين الأمم؛ فجدير بالأمة التي كانت قديمًا مهدًا للحضارة أن تصبح في المستقبل واحدة من المساهمين الأساسيين في بناء الحضارة البشرية. التحدي هو أنه لا يمكن إنجاز هذا التحول عبر جهود الدولة وحدها، فبدون مساهمة ملايين المصريين لن يكون من الممكن تحقيق التقدم المنشود. أما المشكلة فتتمثل في أن كثيرًا من أنماط الوعي والقيم والثقافة السائدة بين فئات مختلفة من المجتمع المصري لا تسمح لها بأن تكون مساهمًا فعالًا في النهضة المنشودة.

* د. جمال عبدالجواد

عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

سياقات مشكلة الوعي

- تُجيز بعضُ أنماط الوعي المنتشرة في مصر لأصحابها التصرف بطريقة تقوّض ما تم بناؤه بالفعل، لكن الإشكالية هنا تتمثل في أن الوعي -في أغلبه- هو نتاج للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما لو كان علينا أن نقوم بإنجاز التنمية أولًا كشرط لإنتاج الوعي المنشود، بينما لن يكون بإمكاننا إنجاز هذه التنمية قبل توافر الوعي الضروري، فمن أين نبدأ؟

- هذا النوع من إشكاليات الوعي ليس غريبًا على علوم المجتمع، حيث تترابط العوامل والظواهر بطريقة معقدة، تجعل من الصعب وضعها في ترتيب زمني لنعرف أيها يحدث أولًا، أو وضعها في ترتيب سببي لنقرر أي عامل منها هو السبب وأيها النتيجة. لم تقف علوم المجتمع عاجزة أمام مثل هذه الإشكاليات، فقد شخصتها، واقترحت لها حلولًا. أما حل مشكلة الوعي فيقع في المجال السياسي، فهناك توجد الدولة، بكل ما لها من سلطة ورؤية وإرادة وموارد، لتتولى تغيير الوعي بيد، فيما تتولى البناء باليد الأخرى، بحيث يُعزز كل من الوعي الجاري تغييره تدريجيًا، والبناء المتعاظم مع الوقت، بعضهما بعضًا.

- ما هي أوجه الوعي غير المواتية للتنمية المطلوب تغييرها؟ وما هي القيم وأنماط الوعي المطلوب استحداثها في العقل الجمعي للمواطنين المصريين؟. المؤكد أننا نحتاج إلى جهود بحثية ترسم لنا خريطة القيم وأنماط الوعي المصري، فما لدينا حول هذه القضية هو إما نتائج دراسات ترجع إلى سنوات كثيرة مضت، فيما المجتمع يمر بفترة تغير شديدة السرعة في القيم والثقافة والذائقة والأفكار والمعتقدات. هناك أيضًا انطباعاتنا التي قد تُصيب وقد تُخطئ، لأنها في الأخير مجرد انطباعات. ولن نملّ من المطالبة بتوفير الموارد والشروط اللازمة لإجراء بحوث عملية تدرس ثقافة المصريين وقيمهم وأخلاقهم، لتكون نتائج هذه الدراسات هي الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في عملية تغيير الوعي في الاتجاه المنشود. وحتى يتم إجراء الدراسات اللازمة، فلا مفرّ من الاعتماد على الانطباعات، بكل ما يقيدها من حدود وقيود.

- القضية الأهم في هذا المجال هي ضرورة تحرير قضية الوعي المنشود من الخلافات الأيديولوجية، وضرورة التمييز بين أنماط الوعي الضروري لكل مجتمع حديث، بغض النظر عن التصورات الأيديولوجية لأصحابه، وبين القيم وأنماط الوعي المرتبطة بعقائد وأيديولوجيات بعينها. الغرض من هذا التمييز هو ضرورة تحييد الدولة في الصراعات الأيديولوجية، وكسب تأييد المجتمع كله لقضية تغيير الوعي، فيما تبقى هناك مساحات تتنافس فيها التيارات الأيديولوجية المختلفة. فالدولة هي تعبير عن المشترك الوطني، والمصلحة العامة، وعلينا أن نحد بقدر المستطاع من توريطها في صراعات أيديولوجية، فيما نترك للقوى الأيديولوجية حرية التباري لكسب تأييد المجتمع.

مشكلات الوعي المصري

- **الاعتداء على المجال العام:** ينتشر بين كثير من المصريين اعتقاد بأن الأشياء الموجودة في المجال العام هي أشياء مستباحة، له أن يتصرف فيها كما يشاء. عالم هؤلاء الأشخاص ضيق جدًا، يتكون من الأسرة والمال والممتلكات الخاصة، أما ما عدا ذلك فهي أشياء لا تمت لأحد بصلة، فلا هو يمتلكها ولا هي مملوكة لآخرين، إنما هي أشياء مشاع، يمكن لأي فرد أن يتصرف فيها كما يشاء. ظاهرة الشقق النظيفة، ذات الأثاث الفاخر، والألوان المبهرة، الموجودة في عمارات تتراكم الفضلات في مناورها وعلى سلالمها، لأن كثيرًا من السكان يمتنعون عن دفع جنيهات قليلة لتغطية تكلفة صيانة المنافع العامة، المملوكة لكل السكان بشكل مشترك.

- الوضع يصبح أكثر سوءًا لو خرجنا من العمارة إلى الشارع، فهناك تجد الكثيرين يعتبرون أنه من العادي إلقاء المخلفات في الشارع، وربما لفت نظرك أحيانًا أن من يقومون بذلك رجال ونساء شديدو الأناقة يركبون سيارات فارهة، تدل على أن أصحابها من الميسورين. الطرق الجديدة في المناطق النائية هي مساحات مستباحة من جانب سائقي الشاحنات التي تتولى نقل مخلفات البناء، وبعض القمامة أيضًا، فتجدهم يستكثرون علينا الطريق العريض، ويقررون أن مستخدمي الطريق لا يحتاجون لأكثر من حارة واحدة منه، فيحولون باقي الحارات إلى مكبات للنفايات.

- كل هذه الممارسات، وأمثالها الكثير، تعكس أنانية مفرطة، وعجزًا عن إدراك معنى وقيمة المنافع العامة، وحق كل الناس في الاستمتاع بها بشكل متساوٍ، وواجبهم المشترك في عدم الإضرار بها أو الاعتداء عليها. وفي المقابل، لا بد من تنمية وعي جديد، يدرك قيمة المنافع والممتلكات العامة، ومسئولياتنا المشتركة عنها.

- **الفهلوة المجتمعية** هي مظهر من مظاهر الوعي الرديء، ومعناها ببساطة أن يصل الفرد إلى غرضه بأي طريقة، وأن يتصرف في كل موقف وفقًا لطبيعته، وليس وفقًا لخطة أو مبادئ اختارها لنفسه عن وعي. بالنسبة للفهلوي، ليس مهمًا أن تكون طريقته في الوصول إلى الغرض مشروعة، وليس مهمًا لو أنه يلجأ للكذب الصريح للخروج، والذي يكون خروجًا مؤقتًا في أغلب الأحوال من مأزق ما. الفهلوي لا يحل المشكلات، ولكنها يرقعها، أو يضع طاقية هذا فوق رأس ذاك، فتنتكشف الحيلة بعد ساعات أو أيام، فيخترع الفهلوي حيلة أخرى تُخرجه من المأزق الجديد، لكنه أبدًا لا يفكر في حل المشكلة من جذرها.

- الفهلوة المنتشرة بين عموم الناس، بمن فيهم موظفون داخل الجهاز الإداري للدولة، هي المسئولة عن كل التهرب من تقديم حلول جذرية لمشكلاتنا، وكل الترقيعات التي لحقت بسياسات الاقتصاد والتعليم والصحة والعمران والتوظيف والإدارة على مدى عقود طويلة ماضية. وإذا كانت الفهلوة هي نمط الوعي الخرب، فلا أعرف بالضبط

ما هو عكس الفهلوة الذي نريد أن نؤسس له في وعي مواطنينا؛ لأن الفهلوة هي عبارة عن حزمة من أنماط الوعي، التي لا بد من فصلها عن بعضها بعضًا، والتعامل معها كل على حدة. وعلى سبيل التبسيط فإنه يُمكن تمييز أنماط الوعي الفرعية التالية ضمن إطار المفهوم العريض للفهلوة.

- **الكذب:** يُمكن للفهلوي أن يكذب دون أن يشعر بأي تأنيب للضمير، فهو لا يهتم بأن ينطق بالحقيقة، ولكنه ينطق فقط بما يخدم مصلحته، فيزيد مكاسبه أو يقلل خسائره. يدعي الفهلوي أن لديه خبرات طويلة في أشياء لم يفعلها من قبل، فالمهم أن تتورط وتتعاقد معه. لدى الفهلوي أكاذيب جاهزة لتبرير أخطائه، وبشكل خاص فإنه لا يشعر بأي تأنيب ضمير عندما يُلقي بمسئولية الفشل على آخرين. الصدق هو القيمة البديلة التي نحتاج إلى غرسها في الوعي المصري.

- **قصر النظر:** تنكشف ادّعاءات الفهلوي بعد حين، وتصبح عصية على التصديق، فلا يعود من تعامل معه مرة للتعامل معه ثانية، لكن الفهلوي لا يهتم لكل هذا، فالمهم هو أنه خرج من الموقف الحرج، أما بناء علاقات عمل واستثمار وبناء طويلة الأمد فليست من أولوياته بالمرة، فهو في كل مرة يبدأ من جديد، فيظل دائمًا قريبًا من نقطة البداية، دون تراكم أو تقدم إلى الأمام. التفكير والتخطيط بعيد المدى هو القيمة البديلة التي نحتاج إلى غرسها في الوعي المصري، بدلًا من قصر النظر.

- **الاتكالية والقدرية:** في مرات كثيرة يتصرف الناس بطريقة توقعهم في المشكلات، أو تضع عليهم أعباء فوق طاقتهم، لكنهم مع هذا يواصلون التصرف بالطريقة نفسها، ظنًا منهم أن المشكلات تحل نفسها، أو اتكالًا على أن الأقدار سترتب لهم من ينتشلهم من المأزق. الإفراط في الإنجاب فيما وراء القدرة والموارد الاقتصادية، ثم البحث عن المحسنين من أهل الخير لاستجداء نفقات إعالة الأطفال الكثر. هناك أيضًا التورط في المبالغة في تجهيز العروس، فيما وراء ما هو متاح من موارد، والتورط في التوقيع على أوراق تنتهي بصاحبها في السجن، اعتمادًا على أهل الخير الذين يتولون إخراج الغارمات من الحبس.

- الاتكالية والقدرية هي نمط وعي لشخص غير قادر على تحمل المسئولية عن أفعاله، ولا يشعر بأي غضاضة في أن يتولى الآخرون تحمل هذه المسئولية عنه. تكوين الإنسان المسئول الذي يتحسب لتبعات أعماله، ويتحمل المسئولية عن القرارات التي يتخذها بكامل حريته وإرادته؛ هذا هو نمط الوعي المطلوب غرسه في الوعي المصري.

- لقد تكون الوعي الجمعي السائد بين عموم الناس بشكل تلقائي على مدى عقود وقرون طويلة، استجابة وتأثرًا بظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية معينة، ويصعب تصور أن ما تم بناؤه تدريجيًا على مدى قرون طويلة يمكن تغييره في فترة قصيرة. الدراسات العلمية، والخطط المحكمة، والمثابرة؛ هي سبيلنا لاستبدال وعي جديد بالوعي الفاسد.

روافد الوعي المصري والاستراتيجية المتكاملة

لست أعرف دولة متقدمة، أو ناهضة متماسكة ومستقرة، يعاني شعبها ضعفًا في الوعي، فذلك الوعي يعني بالأساس القدرة على إدراك المخاطر لمجابهتها، والتهديدات للتصدي لها، والتحديات للتغلب عليها، وهو أيضًا القدرة على استخلاص دروس الماضي، والتعاطي مع متغيرات الحاضر، ورسم الطريق نحو المستقبل. يستوي في ذلك الأفراد، والجماعات، والشعوب، والأمم. فالمعرفة هي سبيل الوعي، والوعي هو مفتاح الفهم، والفهم هو بوابة الاقتناع بما هو مقنع، والاحتشاد وراء ما هو مفيد من أفكار وسياسات وبرامج عمل ومشروعات وطنية. فما هي -إذن- روافد تشكيل الوعي في مصر؟ وكيف يمكن تعميقه عبر استراتيجية متكاملة؟

* أ. ياسر رزق
الكاتب الصحفي

إثارة قضية الوعي

- تثور أحاديث كثيرة عن قضية الوعي في المجتمع المصري، ولا سيما في أعقاب إشارات متكررة من جانب الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن أهمية التوعية بما حدث في البلاد خلال الفترة التي سبقت ثورة 25 يناير 2011، وعلى مدار 10 سنوات بعدها، وبما يجري في البلاد من مشروعات وإنجازات، وما يصدر من قرارات وإجراءات للتبصير بأهدافها وتأثيراتها المستهدفة على حياة المواطنين، وكذلك بناء وعي حقيقي بضرورة إحداث تغيير في تعامل المجتمع إزاء قضايا المواطنة، ونبذ التمييز، وحرية الاعتقاد، والحد من الزيادة السكانية. ولا يعكس حرص الرئيس على الحديث المتكرر عن قضية الوعي قدحًا في مستوى الوعي الجمعي للشعب المصري، وإنما رغبة في تعميقه وترسيخه وتوسيع نطاقه، لكنه -في الوقت نفسه- يعكس من جانب آخر نظرة نقدية لأداء روافد تشكيل الوعي الجمعي للشعب المصري في القيام بأدوارها.

- من الضروري القول إن عملية بناء الوعي في المجتمع المصري لا تنطلق من فراغ. فالوعي الجمعي المصري، هو الذي صان الدولة على مر التاريخ، ورسم ملامح الشخصية المصرية الأصيلة، التي تأبى الضيم وتتمسك بالكبرياء، وتجنح إلى التسامح والاعتدال. ففي العقد الأخير، كان ذلك الوعي هو الذي حمى الهوية المصرية من التشويه، وهو الذي أنقذ الدولة المصرية من التشظي والتفكك، وهو أيضًا الذي شكّل حركة المقاومة السياسية السلمية ضد نهج حكم المرشد والتي تصاعدت على مدار خريف وشتاء عام 2012 وربيع عام 2013، حتى بلغت درجة الغليان وانفجرت في ثورة شعبية عارمة أسقطت شرعية حكم جماعة الإخوان، ودفعت القوات المسلحة إلى التدخل لإنفاذ إرادة الشعب في بيان الثالث من يوليو 2013.

- الوعي الجمعي المصري هو الذي تمخّض عنه التفاف الجماهير حول الفريق أول "عبدالفتاح السيسي" الرمز الوطني لثورة 30 يونيو، ودعوتها له بالترشح للرئاسة، وانتخابه بأغلبية كاسحة. وهو أيضًا الذي كان وراء تقبل إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي كانت ذروتها صدور قرار تحرير الصرف في نوفمبر 2016، برغم آثارها المباشرة على مستوى معيشة الطبقات المتوسطة وما دونها، ثقة من الجماهير في إخلاص القيادة، واقتناعًا منها بأن الإصلاح هو دواء لا غنى عنه، من أجل حاضر بلادها ومستقبل أبنائها.

أسئلة الوعي المصري

يُشكل بناء الوعي عملية مستمرة مستدامة عبر تضافر روافد تشكيل الوعي الجمعي، وفق استراتيجية وطنية متكاملة، ذات برامج فعالة يقوم على تنفيذها متخصصون من ذوي العلم والكفاءة والمصداقية، وتتحلى بأدوات قياس لفاعليتها، وتتصف بالمرونة في تعديل جوانبها وتصحيح مسارها إن لزم الأمر. وفي الحالة المصرية الراهنة، ثمة أسئلة ينبغي طرحها حول روافد ومؤسسات تشكيل الوعي للإجابة عنها والتبصير بها في تنفيذ استراتيجية بناء الوعي الوطني:

- لماذا سقطت الجمهورية الأولى (جمهورية 23 يوليو) ليلة الحادي عشر من فبراير 2011، كنتيجة لثورة 25 يناير؟

- لماذا صمدت الدولة المصرية أمام رياح المرحلة الانتقالية الأولى (11 فبراير 2011 / 30 يونيو 2012)، ولم تنجرف في موجة من الفوضى؟

- هل يمكن لآليات الديمقراطية التقليدية في غيبة الوعي بما هو حقيقي وما هو سراب، أن تأتي بحكم رشيد، وأن تعبر حقًا عن إرادة الشعب، وتسعى لتحقيق آماله (صعود الإخوان إلى سدة الحكم نموذجًا)؟

- لماذا فشل نموذج الإسلام السياسي في الحكم في التوافق مع الهوية المصرية، وفي مواجهة نموذج الدولة الوطنية؟

- هل المشروع الوطني المصري لبناء دولة مدنية حديثة ديمقراطية، الذي يقوم على أساس أهداف ثورة 30 يونيو ومبادئ دستورها، يتسق مع تطلعات الجماهير؟ وهل يسير على الطريق الصحيح؟

- هل الإنجازات التي تحققت في ميادين عديدة خلال السنوات السبع الماضية من حكم الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، تلبي تطلعات وطموحات كانت تساور الرأي العام المصري حينما تولى منصب الرئيس يوم 8 يونيو 2014؟

- لماذا استطاعت الدولة احتواء خطر الإرهاب الداخلي، ومجابهة التهديدات على اتجاهاتها الاستراتيجية الأربعة، وكيف تحقق لها ذلك؟

- ما المخاطر المحتملة والتحديات التي تجابهها الدولة المصرية الحديثة وتعترض مسار مشروعها الوطني، وما العمل لمواجهتها والتغلب عليها؟

- ما الملامح التي ينبغي تعزيزها في الشخصية المصرية، والسمات التي ينبغي تلافيها في تنشئة الأجيال الجديدة؟

- ما هي الغايات المنشودة من تأسيس الجمهورية الثانية (جمهورية 30 يونيو)؟

روافد الوعي المصري

يمكن تحديد روافد تشكيل الوعي المجتمعي في المجتمع المصري، والأدوار المطلوبة في كل رافد منها في الآتي:

- **الأسرة:** هي موطن تأسيس منظومة القيم للفرد منذ ميلاده ومهد تشكيل وعيه، بالأخص قيم الأمانة والصدق وإعلاء الكرامة والوعي بمعنى كلمة الوطن، ومن ثم ينبغي إيلاء دور الأسرة اهتمامًا كبيرًا من الروافد الأخرى لتشكيل الوعي، مع التوسع في برامج تعليم الكبار بالمناطق التي تزيد فيها نسبة الأمية.

- **المؤسسة التعليمية:** تكتسب التنشئة في المدارس أهمية قصوى في تربية التلاميذ على مبادئ إعمال العقل والتفكير وقبول الآخر واحترام القانون، وعلى أساس المعرفة بالتاريخ المصري والهوية المصرية الوطنية، ومن ثم ربما يكون إدخال مادة "الأخلاق"، وعودة مادة "التربية الوطنية" واعتبارها ضمن المواد المؤهلة للنجاح في المراحل التعليمية، مدخلًا لحسن التنشئة بالمدارس. وفي

مرحلة التعليم الجامعي ربما يكون تشجيع قيام الأسر الجامعية، والسماح بالأندية السياسية التي تنتمي إلى طيف الكتلة المدنية الديمقراطية المنضوية تحت لواء الوطنية المصرية، عنصرًا دافعًا نحو تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي للطلاب، وعدم انجرافهم وراء تيارات معادية للوطنية.

- **المؤسسة الدينية:** يكتسب دور الأزهر والكنيسة دورًا بالغ التأثير في تعميق الوعي والإقناع بقيم التسامح والمواطنة ووحدة عنصري الأمة، والتصدي للأفكار المتطرفة المناقضة لصحيح الدين، وغربلة المفاهيم المغلوطة عن قضايا، كتنظيم الأسرة وغيرها، عن طريق انتقاء المؤهلين لذلك من خطباء المساجد والوعاظ بالكنائس، وفرز من يتصدون للفتوى عبر وسائل الإعلام.

- **المؤسسة الثقافية:** لا تعيش القوة الناعمة المصرية بالأخص في عنصري الآداب والفنون أفضل أحوالها، في ظل عدم وضوح رؤية شاملة لدور الثقافة في التوعية بكفاح الشعب في تاريخه المعاصر، عبر تحفيز المبدعين من أدباء وشعراء وفنانين، وتشجيع إنتاج الدراما والأفلام والأغنيات الوطنية التي تواكب مجريات المشروع الوطني المصري، لتكون سجلًا تاريخيًا للفنون والآداب للأجيال المقبلة. مع موازاة ذلك بتقديم حوافز للمؤسسات الثقافية الخاصة للقيام بوظائف تتجاوز دور الترفيه، وتتناول قضايا الدولة والمجتمع، في أطر إبداعية غير إملائية أو خطابية، مع إزالة المعوقات الضريبية والجمركية وتلك المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، والتوسع في نشر قصور الثقافة والمراكز الثقافية ضمن مشروع تطوير الريف المصري. فكلما

امتدت الثقافة وانتشرت الفنون والآداب زاد الوعي وتعمقت الذائقة رفيعة المستوى، وانحسر التطرف وجفت منابع الإرهاب.

- **المؤسسة السياسية:** وأعني بها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وبالأخص النقابات وجمعيات الفكر والثقافة، واتحاد شباب الجمهورية، ومراكز البحث والتفكير. ففي المجتمعات الديمقراطية الناضجة، تُعد تلك المؤسسة واحدة من أهم روافد تشكيل الوعي وبناء الكوادر السياسية، لكنها -وبالأخص الأحزاب والجمعيات الأهلية المعنية بالتوعية- تعاني ضعفًا في القيام بدورها، لأسباب عديدة، منها: الممارسة الحزبية في أعقاب ثورة 25 يناير وأثناء حكم الإخوان، مما أدى إلى نقص مصداقية الأحزاب في الشارع المصري، ومنها أيضًا هشاشة هياكل الأحزاب وبنيانها الديمقراطي، والقيود التي تكبل أنشطة الجمعيات غير الخيرية.

- أما مراكز البحث والتفكير فهي تحتاج إلى تشجيع في نشرها والاهتمام بأدوارها في إثراء الفكر والتنبؤ بمسار الأحداث، والتأصيل الفكري والنظري للجمهورية الجديدة، والمشاركة في صياغة أطر استراتيجيات الوطنية، بالأخص ما يتعلق منها بالوعي. ويبقى الدور المأمول لاتحاد شباب الجمهورية الجديدة في تحقيق الارتباط العضوي بين آليات تدريب وتأهيل الشباب والاتحادات الطلابية ومجالس إدارات مراكز الشباب ولجان الشباب بالتنظيمات النقابية المهنية والعمالية، وصياغة دور أساسي لها في استراتيجية التوعية على المستوى الوطني، وتأهيل الكوادر وفرزها ديمقراطيًا، للقيام بمهام التوعية السياسية والخدمة الوطنية.

- **المؤسسة الإعلامية:** يُعد الإعلام أهم ركائز التوعية الجماهيرية وأكثرها تأثيرًا، بالنظر إلى انتشاره فضائيًا ورقميًا وعبر الوسائل المطبوعة، غير أنه يعاني من ضعف في الهياكل التمويلية للمؤسسات الرسمية والقومية، ومن غياب لوجود استراتيجية إعلامية منسقة تتكامل فيها أدوار للمؤسسات الرسمية والقومية والعامة، ومن نقص لتدفق المعلومات وانسيابها بين جهات الدولة ومؤسسات الإعلام، ومن ثم يتعرض الإعلام لانتقادات مستمرة لأدائه، خاصة في شأن بناء الوعي. بينما يحتاج إلى المعلومات، لكي يقوم بالتعريف، ويحتاج إلى معرفة الرؤى والمشاركة في رسم السياسات الإعلامية واتجاهاتها، لكي يقوم بالتوعية، ويحتاج إلى مجال سياسي أكثر اتساعًا، لكي يعرض الأفكار والآراء المتعددة (في ظل الكتلة الوطنية)، ومن ثم يكتسب المصداقية والقدرة على الإقناع والحشد، فمن لا يعرف لا يقدر على التوعية، ومن يفتقد المصداقية لا يستطيع أن يقنع حتى بما هو صائب ومقنع!

الطريق -إذن- إلى تعميق الوعي الجمعي في مصر، يبدأ من النظر إلى روافد تشكيل هذا الوعي، وتعزيز أدوارها وتذليل العقبات التي تعرقل أداءها، وفق استراتيجية متكاملة، ربما تتحدد معالمها عبر تنظيم مؤتمر عام يضم المسئولين المعنيين وخبراء وسياسيين وإعلاميين من ذوي الخبرة والرؤية بحيث يخلص إلى صياغة مقترحة للاستراتيجية وبرامج عمل منسقة، محددة الأهداف قريبة ومتوسطة المدى.

طرق وأساليب قياس الوعي في المجتمعات

على تعدد تعريفات الوعي وأنواعه ونظرياته المفسرة، لا يسهل -في المقابل- قياس الوعي على أرض الواقع بفعل تعدد العوامل المؤثرة فيه، وطابعه غير المادي، وتأثره بوسائل التواصل الاجتماعي، واستحالة الاستعانة بأسلوب المسح الشامل لقياسه مما يستلزم اختيار عينة ممثلة للمجتمع، وثقافة الخوف التي قد تحول دون التعبير الحر عن الآراء في ظل تضييق الخناق على المجال العام، وغير ذلك. وبشكل عام، يمكن قياس الوعي من خلال جملة من الأساليب والطرق التي يختلف توظيفها باختلاف القضايا محل الاهتمام، بحيث تفرض كل قضية الاستعانة بإحدى الطرق التالي ذكرها إما منفردة وإما بالجمع بين أكثر من أداة في الوقت ذاته.

* د. رغدة البهي

رئيس وحدة الأمن السيبراني

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

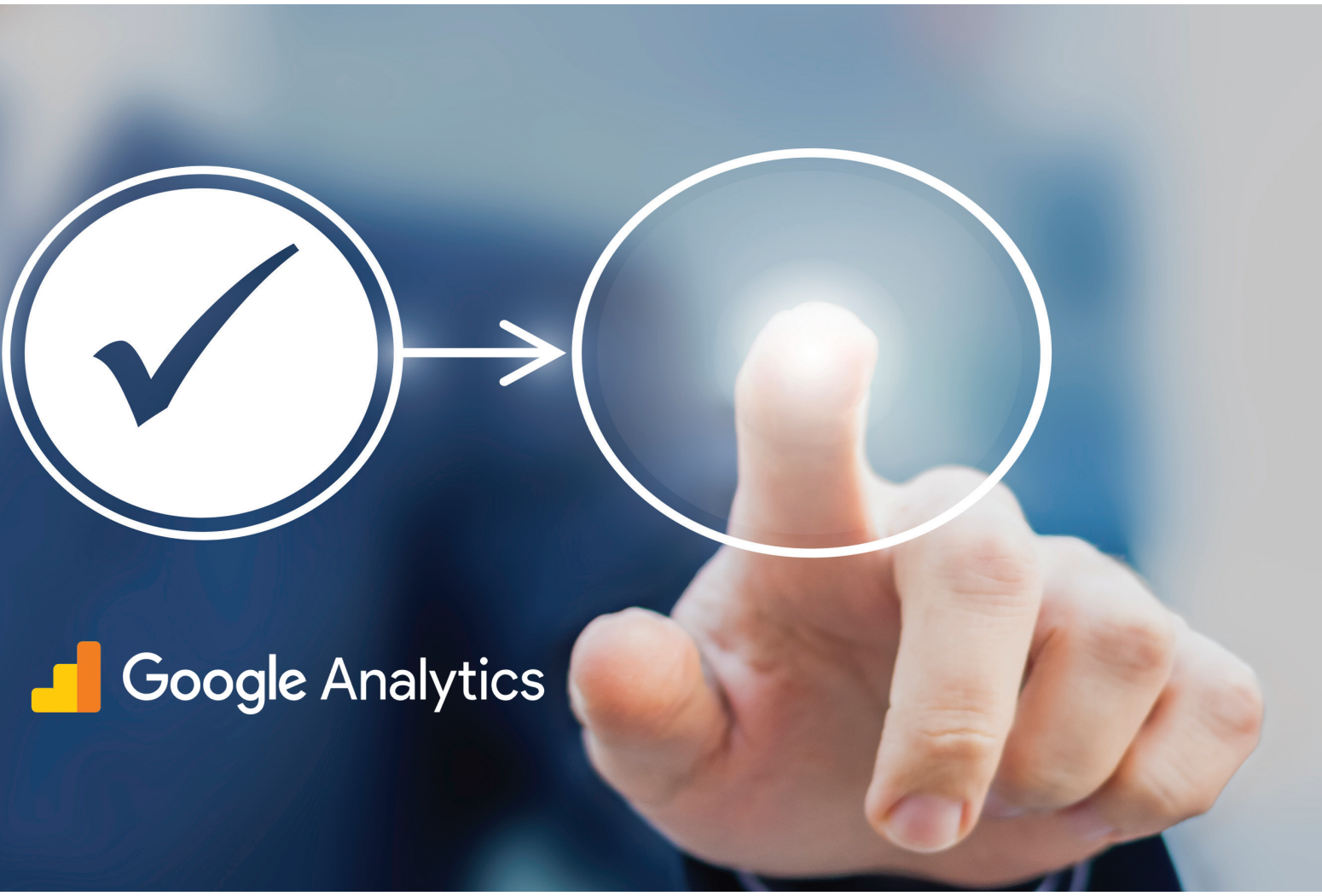

أساليب متعددة

- البحث على الإنترنت ومشاركة المحتوى: تعكس عمليات البحث عن قضية بعينها درجة الوعي والاهتمام بها، وهو ما يمكن تحليله من خلال تتبع بعض الكلمات الدالة وتحليل ذلك من خلال: (Google Analytics.) و(Google Trends) و(AdWords Keyword Planner) و(Goo-gle Search Console.). وقد يشمل هذا الوقوف على مدى اهتمام الأكاديميين بالقضية محل الاهتمام، وفهم كيفية التعامل معها كحالة دراسية. وبشكل عام، تعكس عمليات البحث على مختلف المحركات -وفي مقدمتها "جوجل"- درجة وعي المستخدمين ورغبتهم في استكشاف معلومات جديدة حول قضية بعينها. ومن الجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تسهم في التنبؤ بنتيجة الانتخابات وانتشار بعض الأمراض في بعض الحالات. فمثلًا، يبحث الأشخاص الذين يعتقدون أنهم مصابون بالبرد عن "أعراض الأنفلونزا"، ما يُمكّن صناع القرار من التنبؤ ببعض الأزمات واحتوائها قبل حدوثها.

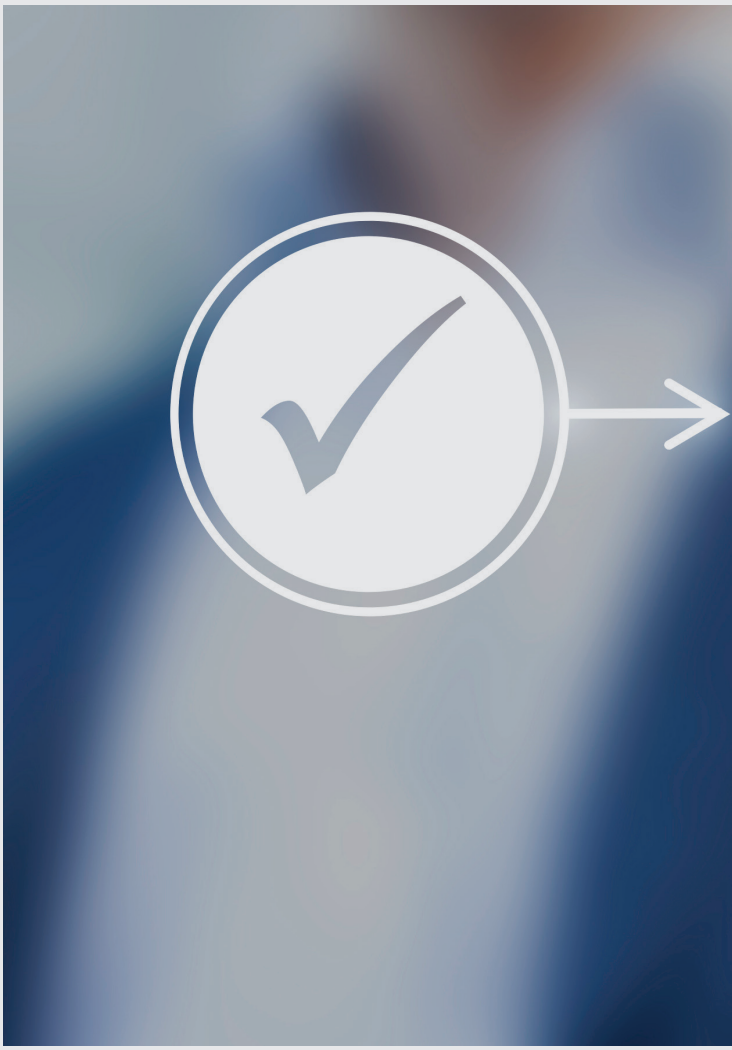

- **تحليل وسائل التواصل الاجتماعي:** وذلك من خلال تحليل المحتوى الذي يتداوله الأفراد عبر تلك المنصات من خلال عدد من التطبيقات والبرامج المجانية والمدفوعة، على أن يتضمن التحليل: عدد مرات ظهور القضية، وتقييم المشاركات/إعادة نشر المنشورات، وعدد الردود والتعليقات على المنشورات واتجاهاتها، وعدد الإعجابات، مع تحويل ذلك إلى نسب مئوية. وعلى صعيد موقع "يوتيوب" على سبيل المثال، وفي حال تحليل أحد الفيديوهات ذي الصلة بالقضية محل التحليل، يمكن الاستفادة من بعض البيانات التي يقدمها (YouTube.com/analytics) ذات الصلة بمدة الفيديو، والتركيبة السكانية للمشاهدين، وتوزيعهم الجغرافي ومصادر المشاهدات، وغير ذلك. كما يمكن الاستفادة من (Insights.Face-book.com)؛ إذ يمتلك "فيسبوك" بيانات تفصيلية عن المستخدمين مثل بياناتهم الديموغرافية واهتماماتهم الخاصة، ما يمكن الإفادة منه في تحليل المحافظات التي ازداد/نقص فيها الوعي بالقضية محل الاهتمام محددًا بالوظائف والشرائح الاجتماعية.

- **تحليل المواد التوعوية:** يمكن توظيف مشروع (Harmony-Institute Story Pilot) للبحث عن تأثير الوسائط والأفلام الوثائقية عبر مقاييس وعي واسعة. كما أنه يوفر أطر عمل لكيفية تشكيل تقارير التوعية. وقد يتطلب هذا الوقوف على بعض البيانات التفصيلية أو استخدام أداة تحليل المضمون للوقوف على: كثافة وأنماط عرض المواد التوعوية، ومدة بثها، وأكثر المواد استخدامًا، ودرجة تأثيرها، ودرجة الاعتماد على الصورة المتحركة مقارنة بالصورة الطبيعية والرسوم والجرافيك والمؤثرات المرئية.. إلخ.

- **حركة المرور الإلكتروني:** إذا كان الوعي بقضية ما يستلزم توجيه الأفراد إلى أحد المواقع الإلكترونية (مثل موقع وزارة الصحة في حالة فيروس كورونا للتسجيل للحصول على اللقاح، أو الوقوف على معلومات طبية على سبيل المثال)، فإن تتبع حركة المرور على هذا الموقع خلال فترة زمنية محددة من شأنه أن يقيس مدى وعي المواطنين

الصحي من ناحية، ومدى استجابتهم لحملات التوعية والإعلانات والتصريحات الرسمية وغير ذلك من جهود رسمية وإعلامية من ناحية ثانية. إذ يوضح برنامج تحليلات الويب طبيعة وحجم حركة المرور إلى مواقع الويب على اختلافها، مما يُعطي معلومات حول درجة الوعي بقضية ما أو موضوع محدد.

- **الاستبيان والمقابلة:** يُعد الاستبيان إحدى أهم طرق قياس الوعي بقضية ما، على نحو يتطلب تصميم استمارة أولية، وعرضها على المتخصصين لتحكيمها قبل توزيعها على عينة مختارة ممثلة للمجتمع، سواء كانت عشوائية أو غير عشوائية تبعًا لتصميم البحث وأسئلته المطروحة، وتبعًا أيضًا لكيفية ملء الاستمارة سواء من خلال الإنترنت أو البريد أو المقابلات. فقد يتطلب الأمر إجراء مقابلات مقننة مع المبحوثين لقياس درجة وعيهم بقضية ما وتسجيل إجاباتهم. وبشكل عام، يمكن الاستعانة بوكالة علاقات عامة أو بوسائل التواصل الاجتماعي أو فرق بحثية ضخمة لملء الاستبيان على النحو المرغوب.

- **تحليل الأصوات المنافسة:** لا يكفي الوقوف على آراء المبحوثين أو تحليل مشاركاتهم أو إجراء مقابلات معهم لقياس وعيهم بقضية ما، إذ لا بد أن ينصرف الأمر إلى تحليل أثر الأصوات المعارضة والأكاذيب والشائعات التي قد تسهم في عملية تزييف الوعي على اختلاف قنواتها الاتصالية وجهودها التسويقية ودرجة رواجها. فكلما ازداد الوعي بقضية ما، قلت بالضرورة الشائعات المتعلقة بها. وبشكل عام، تجدر مقارنة المواد التوعوية ومثيلتها المضللة للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين كلتيهما على صعيد الأسلوب والصياغة واللغة والتأثير من بين أمور أخرى، وهو ما يعني ضمنًا الاستعانة بأداة تحليل المضمون لتحليل واستيعاب الاتجاهات المختلفة التي تتضمنها المواد التي يتم تقديمها عن طريق وسائل الإعلام التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

- **الاستفتاء:** ويُعتبر من أشهر طرق قياس الوعي؛ حيث يساعد على الإلمام باتجاهات المبحوثين وآرائهم بشكل فعال. ويعكس في جوهره مدى وعي المواطنين بحقوقهم السياسية من ناحية، ودرجة وعيهم بالقضية المطروحة في الاستفتاء من ناحية ثانية. وعلى أهميته، يقتصر الاستفتاء فحسب -بطبيعة الحال- على القضايا الكبرى

الحساسة المتعلقة بدستور الدولة أو الاندماج أو الانفصال أو تقرير المصير أو غير ذلك من القضايا المصيرية. واتصالًا بهذا، تُعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، بجانب الانتخابات التي تتم في بعض المؤسسات الرائدة (مثل النقابات والأندية على سبيل المثال)، إحدى الوسائل التي يمكنها قياس وعي المواطنين السياسي والاجتماعي بدقة، بيد أن الفواصل الزمنية بين كل عملية انتخابية ومثيلتها قد تصل إلى 5 سنوات في بعض الأحوال، مما يحول دون التعويل عليها في أي وقت.

- **المجموعات النقاشية:** وهي وسيلة لتوليد البيانات من خلال عدد محدود من المشاركين الذين يقودهم مدرب ماهر، يسعى عادة إلى توجيه دفة النقاش للإجابة عن أسئلة معينة أو على دليل المقابلة الذي يشبه الدليل المستخدم في المقابلة المتعمقة. إذ توفر مجموعات النقاش إجابات إضافية من مجموعة المشاركين الذين يشملهم اللقاء، وذلك على عكس الإجابة الواحدة التي يتم الحصول عليها من مشارك واحد في سياق المقابلة الشخصية. وتزداد أهمية تلك المجموعات مع شحّ الموارد المالية وضيق الوقت وحساسية الموضوعات المطروحة. وقد تشجع ديناميات المجموعة الأشخاص الخجولين على الحديث.

ختامًا، عقب الوقوف على سبل قياس الوعي كما اتضح أعلاه، تنبغي الإشارة إلى بعض المؤشرات الأساسية ذات الصلة بعملية القياس، وهي المؤشرات التي تشمل -على سبيل المثال- لا الحصر: متابعة وسائل الإعلام (أي الوقوف على عدد متابعيها على اختلاف أشكالها، سواء صحافة أو تليفزيون أو فضائيات أو إنترنت)، وقياس مستوى الحوار والأسئلة والاستفسارات (وذلك عند طرح الموضوع أو القضية محل الاهتمام للنقاش)، وعدد المتحدثين (أي نسبة المهتمين بالقضية محل الاهتمام مقارنة بإجمالي عدد السكان البالغين)، والمشاعر (أي مدى ارتباط القضية محل الاهتمام بالمشاعر البشرية، سواء إيجابية أو سلبية، مما يستلزم تحليلها بواسطة أداة تحليل النص على سبيل المثال)، ومعدل المشاركة (ويشمل عدد التفاعلات التي تتجلى من خلال نقرة أو مشاركة أو إعجاب أو إعادة النشر وما إلى ذلك)، وذلك من بين مؤشرات أخرى يمكن تطويرها وتصميمها لتحقيق غرض القياس في المقام الأول.

قضايا نوعية

1

جهود إدماج الاقتصاد غير الرسمي بعد كورونا

أبرزت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا أهمية اتجاه الدول لإدماج القطاع غير الرسمي، لا سيما وأن نسبته تصل في مصر إلى نحو 23.12%، في حين يبلغ 11.3% في المغرب، و22% في تونس، وفقًا لإحصاءات صندوق النقد العربي، مع العلم بأنه يتم إدراج القطاع الزراعي في القطاع غير الرسمي بمصر، بينما يتم استبعاده في دول أخرى. ويحتل قطاع الزراعة النسبة الأكبر من أنشطة القطاع غير الرسمي في مصر بـ46% في عام 2015، يليه قطاع الخدمات بـ36%، ثم البناء والأشغال العامة بـ15%، والتجارة بـ4%، والصناعة بـ2%. فما هي أبرز الجهود المصرية لإدراج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؟.

2

شبكة الموانئ الجافة.. دفعة استثمارية جديدة

منذ عام 2016، سعت مصر إلى تطوير الاقتصاد الوطني لكي يصبح واحدًا من أكبر 30 اقتصادًا في العالم، لذلك اهتمت الدولة بدعم عدد من قطاعات الإنتاج الرئيسية، كالزراعة والصناعة والخدمات، وكذلك تقوية المنظومات اللوجستية الخادمة لتلك القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها شبكة الطرق القومية، والموانئ البحرية، والمطارات الجوية، ومرفق السكك الحديدية، بالإضافة إلى شبكة الموانئ الجافة التي لديها العديد من الفوائد الاقتصادية والتجارية. فما هي أهمية هذه النوعية من الموانئ؟ وما هي جهود الحكومة لتطويرها؟.

3

مبادرات حكومية لتعظيم عوائد "الرمال السوداء"

تشكل "الرمال السوداء" في مصر أحد الموارد المعدنية التي تهتم بها الحكومة لدعم مجالات الاستثمار والصناعة والتصدير. إذ تُشير التقارير الحكومية إلى أن الرواسب الرملية المصرية تمثل أكبر احتياطي في العالم، حيث تُعتبر منطقة رشيد وحدها أغنى مناطق العالم بهذه الثروة من الرمال السوداء؛ إذ يبلغ مقدارها نحو 600 مليون متر مكعب. وتقوم الدولة حاليًا بإحياء المبادرة التي تم تسميتها بمشروع الرمال السوداء، وذلك بمشاركة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، وهيئة المواد النووية، وبنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى مصنعين أحدهما أسترالي مصري في شرق البرلس، والآخر صيني في شمال البرلس.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (33) - 1 أكتوبر 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N

جهود إدماج الاقتصاد غير الرسمي بعد كورونا

* أسماء رفعت
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أبرزت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا أهمية اتجاه الدول لإدماج القطاع غير الرسمي، لا سيما وأن نسبته تصل في مصر إلى نحو 23.12%، في حين يبلغ 11.3% في المغرب، و22% في تونس، وفقًا لإحصاءات صندوق النقد العربي، مع العلم بأنه يتم إدراج القطاع الزراعي في القطاع غير الرسمي بمصر، بينما يتم استبعاده في دول أخرى. ويحتل قطاع الزراعة النسبة الأكبر من أنشطة القطاع غير الرسمي في مصر بـ46% في عام 2015، يليه قطاع الخدمات بـ36%، ثم البناء والأشغال العامة بـ15%، والتجارة بـ4%، والصناعة بـ2%. فما هي أبرز الجهود المصرية لإدراج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي؟.

إصلاح منظومة الضرائب

- اتخذت الحكومة المصرية، ممثلة في وزارة المالية، العديد من الخطوات لتحديث وميكنة منظومة الإدارة الضريبية؛ إذ تم إطلاق المرحلة الأولى لمنظومة الإجراءات الضريبية الموحدة المميكنة في أول يناير 2021، بمراكز كبار ومتوسطي الممولين، وكبار المهن الحرة، ومن المقرر تعميمها على باقي المأموريات بمختلف أنحاء الجمهورية. كما تم تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية، حيث استطاعت مصر أن تكون من أوائل الدول الرائدة في الشرق الأوسط وإفريقيا في تطبيقها. ويؤدي تحديث وميكنة منظومة الضرائب إلى تبسيط وميكنة وتوحيد الإجراءات الضريبية؛ بما يُسهم في التيسير على الممولين، وحصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وتحقيق العدالة الضريبية، وضم الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

- تم أيضًا العمل على ميكنة وتطوير منظومة الجمارك المصرية، وتقليص زمن التخليص الجمركي. وفي سبيل ذلك، تم إصدار قانون الجمارك الجديد، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتعميم مشروع النافذة الواحدة، وانعكس ذلك على تقليص زمن الإفراج الجمركي لكافة الموانئ والمنافذ الجمركية المصرية. ويؤدي تطوير منظومة الجمارك إلى زيادة الرقابة وتسهيل الإجراءات على المتعاملين، وتشجيع العاملين بالتجارة بالقطاع غير الرسمي على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، الأمر الذي ينعكس على تيسير حركة التجارة المشروعة وجذب المزيد من الاستثمارات، وزيادة حصيلة الخزانة العامة للدولة وحماية الاقتصاد المحلي من الممارسات الضارّة.

تحسينات اقتصادية

- أولت الدولة المصرية أهمية خاصة لسياسات الأجور والمرتبات، حيث تم مؤخرًا إقرار زيادة الأجور بنسبة (7%-12)، وزيادة المعاشات بنسبة 14% في موازنة عام 2020/2021، كما صدر قرار الحد الأدنى للأجور ليتم العمل به في الأول من يوليو 2021 بالنسبة للموظفين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وفي يناير 2022 بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص. على الجانب الآخر، تم رفع مستوى الإعفاء الضريبي من 8000 إلى 15000 جنيه مصري، كما تم رفع حد الإعفاء الضريبي، إذ كان الدخل السنوي أقل أو يساوي 24000 جنيه، مع إضافة شريحة ضريبية جديدة بمقدار 2.5% للدخول التي تتراوح بين (15000-30000) جنيه.

- عمل البنك المركزي المصري على دمج القطاع غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي من خلال إطلاق مبادرة الشمول المالي، والتي هدفت إلى زيادة عدد الحسابات البنكية بالجهاز المصرفي المصري، وتسهيل المعاملات المالية عبر الانترنت. وقد تم تفعيل تلك المبادرة من خلال التنسيق مع العديد من الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لتوفير البنية التكنولوجية اللازمة لتعزيز خدمات الدفع الإلكترونية ودفع التحول الرقمي.

- تم إنشاء المجلس القومي للمدفوعات عام 2017 لدعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع، وتطوير نظم الدفع القومية وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، كما هدف إلى حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع. وقد تم

إطلاق العديد من المبادرات لدعم الشمول المالي، ومنها: مبادرة حساب لكل مواطن، ومبادرة التمويل العقاري، ومبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم تفعيل عدد من الخدمات والرقابة عليها مثل: خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول mobile Bank. وخلال عام الجائحة، تم أيضًا تفعيل العديد من الإجراءات للحد من التعاملات النقدية، وتيسير استخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكتروني، وإطلاق مبادرة السداد الإلكتروني، ونشر 6500 ماكينة صرف آلي.

- هدف البنك المركزي المصري إلى توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إلزام البنوك بزيادة حجم الائتمان الموجه لتلك الشركات ليصل إلى 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك. وشهد عام 2020 تبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية بتخفيض أسعار الفائدة بنحو 400 نقطة أساس لتخفيض تكلفة الاستثمار، فضلًا عن تأجيل المستحقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر مع عدم تطبيق غرامات تأخير السداد لتوفير السيولة للمشروعات، وضمان استمرارية التشغيل، وتقليل فرص تعثر الاستثمارات. وقد تم إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في يوليو 2020 والذي تضمن عددًا من المميزات والحوافز الضريبية.

دعم الاستثمار والمساءلة

- تُشكل كثرة الأعباء التنظيمية وضعف المؤسسات أهم العوامل الدافعة لانتشار أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، وقد تضمن البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي الذي تبنّته مصر عام 2016 محورًا خاصًا بالإصلاح المؤسسي ودعم الاستثمار وتعزيز المساءلة ومحاربة الفساد. إذ تم العمل على عدة محاور في هذا الشأن هي: الإصلاح الإداري، التحول الرقمي وتطوير النظم المعلوماتية للرصد والمتابعة، تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، تحسين الأداء الاقتصادي وبيئة الأعمال، تعزيز الشفافية وسيادة القانون ومكافحة الفساد؛ الأمر الذي أدى إلى تحسّن وضع مصر في مؤشر سهولة الأعمال (2020)، ومسح الحكومة الإلكترونية (2020)، ومؤشر التنافسية العالمي (2019)، ومؤشر الحرية الاقتصادية (2020)، ومسح الموازنة المفتوحة (2019)، ومؤشر منع ومكافحة الفساد (2019)، ومؤشر فاعلية الحكومة (2019)، ومؤشر جودة الأطر التنظيمية (2019)، ومؤشر سيادة القانون (2019).

- تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها تشجيع وجذب الاستثمار، والتي تنوّعت بين

الإصلاحات التشريعية وسنّ التشريعات الخاصة بالاستثمار، مثل قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017، وميكنة خدمات الهيئة العامة للاستثمار، وتفعيل بعض الخدمات إلكترونيًا، وإطلاق الخريطة الاستثمارية، والعمل على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين، وحل المنازعات الخاصة بالمستثمرين من خلال اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، بالإضافة إلى افتتاح عددٍ من مراكز خدمات المستثمرين بالمحافظات وتطوير المناطق الحرة، وكذلك تبني خطة متكاملة لإصلاح البنية التحتية، وإقامة الطرق والمرافق اللازمة لجذب وتيسير الاستثمارات، واستمرار العمل في تلك المشروعات خلال عام الجائحة.

توسيع الحماية الاجتماعية

- تحتل النساء والشباب الذين يفتقرون للمهارات النسبة الأكبر من العاملين بالقطاع غير الرسمي لتحقيق دخل يوفر لهم متطلبات المعيشة. وأكدت دراسة البنك الدولي (مايو 2021) أن جائحة كورونا ألقت الضوء على أهمية مد مظلة الحماية الاجتماعية للطبقات الفقيرة التي تعمل بالقطاع غير الرسمي لإعانتهم على تحمل البقاء بالمنزل، والالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي. ويُلاحظ حرص مصر على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، فقد تم تخصيص حزمة استجابة طارئة بقيمة 100 مليار جنيه لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا، والتي شملت تقديم منحة نقدية استثنائية للعمالة غير المنتظمة بمقدار 500 جنيه لمدة 6 أشهر، وتم اتخاذ العديد من السياسات الاجتماعية للحد من تأثير التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا على مستوى معيشة الأفراد، خاصة من محدودي الدخل والعمالة غير المنتظمة؛ فتم إضافة 100 ألف عائلة جديدة إلى برنامج "تكافل وكرامة" ابتداءً من أبريل 2020، ليصل إجمالي العائلات المشمولة نحو 3.4 ملايين أسرة، كما تم زيادة عدد الأسر المستفيدة من برامج معاشات الضمان الاجتماعي، وزيادة التمويل الشهري للرائدات الريفيات من 350 جنيهًا إلى 900 جنيه شهري.

شبكة الموانئ الجافة.. دفعة استثمارية جديدة

* مصطفى عبد اللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ عام 2016، سعت مصر إلى تطوير الاقتصاد الوطني لكي يصبح واحدًا من أكبر 30 اقتصادًا في العالم، لذلك اهتمت الدولة بدعم عدد من قطاعات الإنتاج الرئيسية، كالزراعة والصناعة والخدمات، وكذلك تقوية المنظومات اللوجستية الخادمة لتلك القطاعات الاقتصادية، والتي من بينها شبكة الطرق القومية، والموانئ البحرية، والمطارات الجوية، ومرفق السكك الحديدية، بالإضافة إلى شبكة الموانئ الجافة التي لديها العديد من الفوائد الاقتصادية والتجارية. فما هي أهمية هذه النوعية من الموانئ؟ وما هي جهود الحكومة لتطويرها؟.

أهمية الموانئ الجافة

- تعد الموانئ الجافة مراكز لوجستية مرتبطة بالموانئ البحرية الإقليمية، سواء داخل الدولة أو خارجها، وهي تستند إلى توفير منصات قريبة من المُنتجين الصناعيين والشركات التجارية لإيداع منتجاتهم تمهيدًا لتصديرها إلى الخارج، أو لاستقبال المواد الخام المستوردة والبضائع التامة الصنع، بدون الحاجة إلى الذهاب إلى الموانئ البحرية الواقعة بالمحافظات الساحلية البعيدة لإتمام إجراءات الاستلام. علاوة على ذلك، توفر الموانئ الجافة خدمات لوجستية إلى جانب عملية نقل البضائع، مثل: الفحص والتخليص الجمركي، والتخزين المؤقت للحاويات والمنقولات مختلفة الأنواع.

- تسهم الموانئ الجافة أيضًا في تحقيق فوائد مباشرة وغير مباشرة، فهي تُخفف الضغط الحاصل على الموانئ البحرية جراء تعدد المهام المنوطة بها، والتي تتنوع بين إفراغ وتحميل السفن، وتخزين البضائع وفحصها وتسليمها واستلامها، وهو ما يؤدي إلى تسهيل وتسريع حركة تداول البضائع في تلك الموانئ، إضافة إلى تهدئة حالة الزحام التي تعاني منها المجتمعات الحضرية المحيطة بالموانئ البحرية، والتي تتسبب فيها حركة الشاحنات الكثيفة الحاملة للبضائع ذهابًا وايابًا.

- تعتمد كذلك الموانئ الجافة في أغلب عمليات نقل البضائع سواء الواردة أو الصادرة منها على شبكة السكك الحديدية، مما يساعد على توفير نفقات مالية يتكبدها مالكو البضائع نظير استخدامهم للشاحنات في عملية النقل، كما تقلل الحركة على الطرق السريعة، مما يؤدي إلى تقليل معدلات إهلاك تلك الأخيرة، وبالتالي تخفيض مصروفات الصيانة الدورية الخاصة بها، كما تسهم هذه الموانئ في خفض نسب الانبعاثات الناتجة عن حركة الشاحنات، والتي تتسبب وحدها في إنتاج ما نسبته 29% من كتلة الانبعاثات الملوثة للهواء الجوي والتي تنتجها وسائل النقل على اختلاف أنواعها، **كما يظهر في الشكل التالي.**

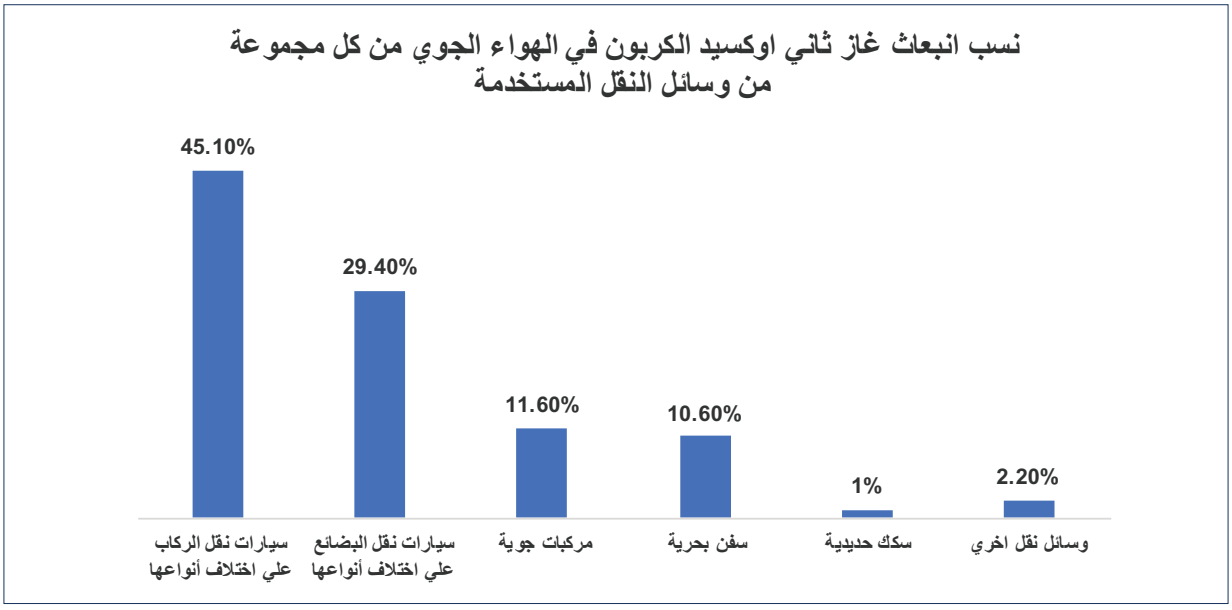

المصدر: ourworldindata.org – 2020.

- لا تقل أهمية الفوائد التي تجنيها المجتمعات المحلية من وجود الموانئ الجافة عن فوائد أخرى لحركة الاقتصاد الكلي للدولة، حيث إن وجود الميناء الجاف بأي محافظة أو مدينة صناعية يمثل دافعًا لجذب الاستثمارات إلى تلك المنطقة، مما يحولها إلى مراكز صناعية إقليمية داخل الدولة، وهو ما يساعد على زيادة الحصة السوقية لتلك الأقاليم من الإجمالي العام لحركة التصدير والاستيراد على مستوى البلاد، ليرتفع معها مستوى الثروة المملوكة للمواطنين المحليين، كما يؤدي إنشاء المؤسسات الصناعية إلى توفير فرص العمل لأبناء تلك المناطق، وهو ما يُعزز مستوى دخلهم ومعيشتهم.

نماذج دولية وعربية

- تهتم العديد من الاقتصادات الكبرى حول العالم بتشييد شبكات متكاملة من الموانئ الجافة، إدراكًا منها لأهمية هذا النوع من الموانئ في تقوية حجم مشاركتها بالتجارة الدولية. وتعد الصين مثالًا على ذلك، حيث تمتلك أكثر من 77 ميناء جافًا دوليًا وفق إحصاءات وزارة النقل الصينية، وأغلبها يقع في شرق الصين، وترتبط تلك الموانئ بما عدده 11 ميناءً بحريا، تطل على سواحل البحر الأصفر والمحيط الهادئ. كما تقوم الصين حاليًا بتطوير الموانئ الجافة لتتماشى مع أهداف مبادرة "الحزام والطريق" التي تم إطلاقها في 2017، حيث تعتزم الصين خلال السنوات القادمة دعم اللوجستيات والنقل في منطقتي شرق وغرب آسيا بأكثر من 106 مليارات دولار، وهو ما سيدفع الصين إلى زيادة عدد الموانئ الجافة بالمنطقة الغربية من البلاد لخدمة حركة قطارات النقل الواصلة مع الدول الواقعة على حدود الصين الغربية والشمالية الغربية.

- تتميز ألمانيا أيضًا بامتلاك شبكة من الموانئ الجافة تقدر بـ35 ميناء تتوزع على جميع أنحاء البلاد، وتتمركز بالقرب من المدن الصناعية والتجمعات الحضرية، كما ترتبط مع الموانئ البحرية بشبكات واسعة من الطرق البرية والسكك الحديدية والمسارات النهرية. ولا تقف مهام الموانئ الجافة في ألمانيا عند نقل البضائع من وإلى المرافئ البحرية فحسب، فتلك الموانئ تعد مراكز لوجستية متكاملة، تقدم خدمات متنوعة مثل: تخزين وتجميع وتغليف البضائع، بالإضافة إلى توفير خدمات التوكيلات وصيانة وتموين وسائل النقل المستخدمة في عمليات الشحن، لذلك احتلت الموانئ الجافة الألمانية مراتب متقدمة على المستوى الأوروبي، حيث أظهر أحد الأبحاث التي أجرتها جامعة ديبرتسن المجرية في عام 2018 أن أربعة من الموانئ الجافة في ألمانيا من ضمن أفضل عشرة موانئ جافة على مستوى القارة.

- لم تخلُ المنطقة العربية من تجارب الموانئ الجافة، فالسعودية تمتلك منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي ميناء الرياض الجاف، الذي يخدم عاصمة البلاد والمناطق المحيطة بها، من خلال تداول ما متوسطه 27 ألف حاوية شهريًا، فيما تسعى السعودية بحلول عام 2030، إلى إنشاء أربعة موانئ أخرى بشرق ووسط وغرب البلاد لتعزيز نقل البضائع من خلال السكك الحديدية، وتقليل الاعتماد على الشاحنات والطرق البرية، فضلًا عن تخفيف معدلات الضغط التي تشهدها

الموانئ البحرية الكبرى بالبلاد، مثل ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام على ساحل الخليج العربي وميناء جدة على ساحل البحر الأحمر.

التجربة المصرية

- أسندت الحكومة المصرية منذ عام 2004 مسئولية تشييد وتشغيل الموانئ الجافة في مصر للهيئة العامة للموانئ البرية والجافة، كما خصصت لذلك الهدف 8 مواقع في مدن السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وبرج العرب ودمياط الجديدة وسوهاج الجديدة والطور وبني سويف الجديدة، لكن مشروعات تشييد الموانئ الجافة واجهت تعثرات مما جعلها تتوقف بشكل شبه كامل حتى حلول عام 2016 حين بدأت الحكومة في اتخاذ خطوات جدية لتعزيز ملف تشييد وتشغيل الموانئ الجافة، عبر جذب المستثمرين المحليين والأجانب من أجل المشاركة في تنفيذ المشروعات الثمانية المشار إليها.

- كانت بداية التطوير بميناء 6 أكتوبر الجاف المخطط تشييده بتكلفة 176 مليون دولار أمريكي، وعلى مساحة 100 فدان غرب منطقة 6 أكتوبر الصناعية، حيث أعلنت الحكومة المصرية في يناير 2020 عن فوز أحد التحالفات الاستثمارية بأحقية تمويل وتصميم وإنشاء واستغلال هذا الميناء، مما سيسهم في استيعاب 720 ألف حاوية في آن واحد، كما سيرتبط بميناء الإسكندرية البحري مباشرة عن طريق خط السكك الحديدية الجاري تطويره والمعروف باسم خط ميناء الإسكندرية – المناشي – 6 أكتوبر.

- بدأت الحكومة المصرية منذ عامين في إعداد الدراسات الفنية الخاصة بإنشاء وتشغيل ميناء العاشر من رمضان الجاف، والذي سيقع على مساحة 190 كم بالقرب من المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان، وسيرتبط هذا الميناء بإقليم قناة السويس وموانئه البحرية، مثل: العين السخنة، والسويس، وغرب وشرق بورسعيد، من خلال شبكة من الطرق الجديدة والمطورة كطريق القاهرة - الإسماعيلية الصحراوي، ومحور 30 يونيو، وطريق القاهرة السخنة الصحراوي. ومن المتوقع أن يتم البدء في تنفيذ هذا المشروع في بداية 2022، فور الإعلان عن التحالف الاستثماري الفائز بأحقية تشييده وإدارته.

- نجحت الحكومة خلال أواخر العام الماضي وأوائل عام 2021 في الاتفاق على تنفيذ دراسات جدوى مبدئية لمشروعات موانئ دمياط الجديدة وسوهاج الجديدة وبني سويف الجديدة والسادات، فيما ينتظر خلال الفترة القادمة أن يتم اتخاذ المزيد من الإجراءات لتسريع وتيرة تنفيذ تلك المشروعات، كما يُتوقع خلال الفترة القادمة أن يشهد ملفّا تشييد ميناءي برج العرب والطور المزيد من النشاط.

ختامًا، من المنتظر أن يكون لشبكة الخدمات اللوجستية التي بدأت مصر في تطويرها دور فاعل في تطوير الاقتصاد المصري ليحتل مكانته بين الاقتصادات العالمية، كما ستكون الموانئ الجافة لاعبًا أساسيًا في تلك المعادلة، نظرًا لإمكاناتها في دعم وتسريع حركة التجارة الدولية الصادرة والواردة إلى البلاد.

مبادرات حكومية لتعظيم عوائد "الرمال السوداء"

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشكل "الرمال السوداء" في مصر أحد الموارد المعدنية التي تهتم بها الحكومة لدعم مجالات الاستثمار والصناعة والتصدير. إذ تُشير التقارير الحكومية إلى أن الرواسب الرملية المصرية تمثل أكبر احتياطي في العالم، حيث تُعتبر منطقة رشيد وحدها أغنى مناطق العالم بهذه الثروة من الرمال السوداء؛ إذ يبلغ مقدارها نحو 600 مليون متر مكعب. وتقوم الدولة حاليًا بإحياء المبادرة التي تم تسميتها بمشروع الرمال السوداء، وذلك بمشاركة جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة، وهيئة المواد النووية، وبنك الاستثمار القومي، بالإضافة إلى مصنعين أحدهما أسترالي مصري في شرق البرلس، والآخر صيني في شمال البرلس.

الرمال السوداء وأماكنها

- سميت الرمال السوداء بهذا الاسم بسبب لونها الأسود، حيث تُعد خليطًا ثقيلًا ولامعًا ومغناطيسيًا نسبيًا من رمال ناعمة، كما تحتوي على معادن مثل المغنتيت الموجود كجزء من رواسب المكيث. وغالبًا ما تتواجد تلك الرمال في الشواطئ التي تجتمع عندها الرواسب المختلفة بسبب تيارات الأنهار التي تصب بقربها، أو الأمواج المحملة بالمعادن الثقيلة.

- ينبع الاهتمام بالرمال السوداء لكون وجودها يشير إلى تشكيلات مختلفة من المعادن والأحجار القيمة داخل الترسيبات. فغالبًا ما تحتوي مركزات الرمال السوداء على مكونات هامة اقتصاديًا وصناعيًا، بخلاف المعادن الثمينة مثل: العناصر الأرضية النادرة، الثوريوم، التيتانيوم المستخدم في صناعة الدهانات والطلاء والبلاستيك والمطاط والسيراميك ومستحضرات التجميل والجلود والأدوية، وكذلك الزركونيوم الذي يستخدم في صناعة السيراميك والقلوب الزجاجية والمفاعلات النووية ومحركات السيارات. كما تحتوي أحيانًا على أحجار كريمة، مثل: العقيق، والتوباز، والياقوت، والماس، فضلًا عن الجرانيت المعدني المستخدم في صناعة فلاتر المياه والدهانات، كما يستخدم خام المجنتيت في صناعة الحديد الإسفنجي والحديد الزهر.

- تتراكم هذه المكونات أثناء عمليات الترسيب مع مرور الزمن لتتجمع في هيئة مجموعات معدنية مشتركة، ثم تتحول إلى رمال سوداء بعد عوامل التعرية المختلفة، كما يتم معالجة هذا الخليط بهدف استخراج المعادن المذكورة سلفًا، بالإضافة إلى الإلمنيت والمغنتيت والهيماتيت والروتيل والمونازيت الذي يحتوي على معادن مشعة.

- تقع رواسب الرمال السوداء في مصر في دلتا النيل بين الإسكندرية ورشيد. وتحتوي تلك المنطقة على احتياطيات كبيرة من الرمال المعدنية الثقيلة، إذ يتدفق نهر النيل في مساره عبر آلاف السنين صوب البحر الأبيض المتوسط، لينقل بعض المعادن خلال رحلته الطويلة التي تسببت في تشكيل الكثبان السوداء على شواطئ مصر الشمالية بهذه المنطقة. ومن بعد نهاية المصب للنهر، انتشرت تلك الكثبان عن طريق التيارات البحرية والأمواج إلى مناطق أخرى حولها. فأصبحت تتوافر الرمال السوداء على الساحل المصري المطل على البحر الأبيض المتوسط من رشيد إلى رفح بطول 400 كم.

- بحلول عام 2019، تم إثبات تواجد 11 موقعًا من الرمال السوداء في مصر على طول الشواطئ الشمالية، وذلك وفقًا لعمليات المسح الجوي التي أجرتها هيئة المواد النووية. وتم تقدير الاحتياطيات المعدنية في الرمال السوداء المصرية بحوالي 285 مليون طن، حيث تحتوي على متوسط قدره 3.4% من المعادن الثقيلة بمسافة حوالي 22 كم، في القطاع الغربي الذي يقع قرب البرلس. كما توجد احتياطيات معادن مؤكدة بالقطاع الشرقي تُقدر بحوالي 48 مليون طن تحتوي على متوسط قدره 2.1% من المعادن الثقيلة لا تشمل الإمدادات المستقبلية من الرمال السوداء.

- كشفت الدراسات والأبحاث أن الاحتياطي الجيولوجي لتلك الرمال على الساحل المصري يصل إلى حوالي 1.3 مليار متر مكعب، بما في ذلك منطقة رشيد الأكبر، ولكنها تشمل أيضًا منطقة دمياط باحتياطي 300 مليون متر مكعب، والعريش ومنطقة رفح باحتياطي 200 مليون متر مكعب. ويحتوي الرمل الأسود في هذه المناطق على ثمانية أنواع من المعادن الثقيلة، يتراوح تركيبها بين 1% و8%.

الاستغلال الاقتصادي

- تم اكتشاف أهمية الرمال السوداء لأول مرة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وقد تم إثبات ذلك من خلال دراسة جدوى الرمال وكيفية الاستفادة منها على أفضل وجه، والتي أجراها مكتب أسترالي دولي متخصص. إلا أن تلك الدراسات لم يتم تفعيل الاستفادة منها، إلا بعد انتباه الدولة لهذه الثروة المنسية، وقيامها بدراسات جدوى جديدة. أعقبها قرار إنشاء الشركة المصرية للرمال السوداء في عام 2016، لتصبح مسئولة عن مشروعات معنية باستخراج هذه الرمال.

- أكدت تلك الدراسات قدرة مشروع الرمال السوداء على استغلال هذه المعادن لمصر بما يوفر ملايين الدولارات، والتي كان سيتم إنفاقها على استيراد أي عنصر من هذه المعادن. فعلى سبيل المثال، يعد الزنك أحد العناصر الرئيسية في صناعة السيراميك الشهيرة بمصر، حيث أشارت آخر دراسات الجدوى التي قامت بها شركة Roche، إلى أن العائد الاقتصادي من موقع واحد فقط من المواقع الـ11 المذكورة سينتج ما مقداره أكثر من 255 مليون جنيه سنويًا.

- وقّعت القوات المسلحة عقدًا مع الشركة المصرية للرمال السوداء في مايو 2018 لبدء مشروع فصل المعادن الاقتصادية عن الرمال السوداء في مصر. وتعمل الشركة على تحقيق أقصى قدر من الربحية في استخراج المعادن الثقيلة مع استراتيجية تبسيط تصدير المواد الخام، وترشيد المنتجات المستوردة، سواء الوسيطة أو النهائية، وإبراز القيمة المضافة للخامات المعدنية. وفي العام نفسه، تم وضع حجر الأساس لمحطة فصل الرمال السوداء في البرلس على مساحة 80 فدانًا بكفر الشيخ، باستثمارات تتجاوز مليار جنيه.

- في يناير 2019، وافق مجلس النواب المصري على مشروع قانون يجيز التعاون بين وزارة الكهرباء والهيئات المحلية المتخصصة للاستفادة من الرمال السوداء في مصر، واستخراج عدد من المعادن الاقتصادية، باعتبارها استثمارًا قويًا في الطاقة المتجددة، ويسمح القانون بالتعاون بين الوزارة وهيئة المواد النووية ومقرها القاهرة والشركة المصرية للرمال السوداء.

- يمكن اعتبار بداية المشروع الحقيقية في يوليو من عام 2019. وذلك حين دشن وزير الكهرباء والطاقة المتجددة "محمد شاكر" المرحلة الأولى من مشروع تعدين الرمال السوداء بشواطئ رشيد، ليصبح أول خط إنتاج للرمال السوداء. بعدها صرحت هيئة المواد النووية المصرية بأن المرحلة الأولى تتكون من ثلاث وحدات للاستخراج والتركيز ووحدتين للفصل المغناطيسي بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 31 ألف طن. وتُوجت مجهودات المشروع بوصول الحفار الهولندي "تحيا مصر" إلى ميناء البرلس بمحافظة كفر الشيخ يوم 5 أغسطس من عام 2021، ثم تفكيكه ونقله إلى مصنع الرمال السوداء.

بيانات وإحصائيات

1

ما الذي أنجزته مصر في تقرير التنمية المستدامة 2021؟

يرصد تقرير التنمية المستدامة 2021 (الإصدار السابع من نوعه) حجم التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويركز هذا الإصدار بشكل خاص على التعافي من جائحة كورونا، وعقد من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونسعى في هذا التقرير لإلقاء نظرة على آخر ما أنجزته مصر في هذا الصدد.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (33) - 1 أكتوبر 2021

ما الذي أنجزته مصر في تقرير التنمية المستدامة 2021؟

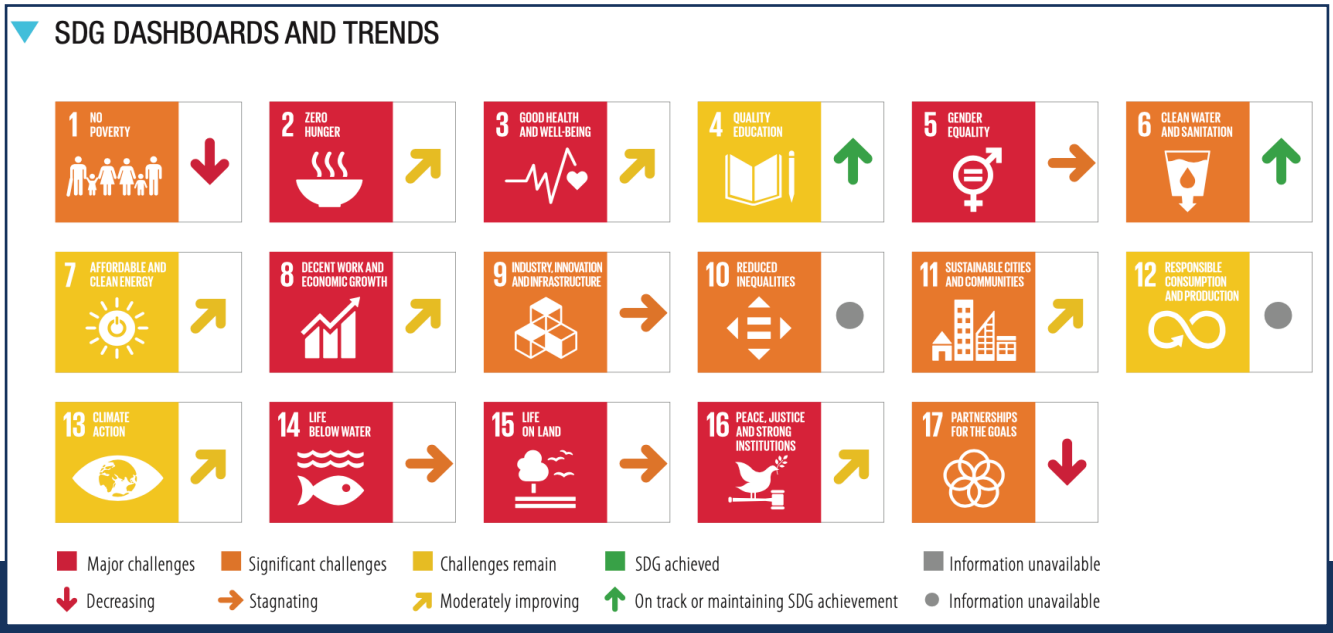

يرصد تقرير التنمية المستدامة 2021 (الإصدار السابع من نوعه) حجم التقدم الذي تُحرزه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نحو الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة. ويركز هذا الإصدار بشكل خاص على التعافي من جائحة كورونا، وعلى عِقدٍ من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسعى هذا التقرير لإلقاء نظرة على آخر ما أنجزته مصر في هذا الصدد.

* هبة زين - * الشيماء عرفات
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشأة المفهوم وتطوره

- ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1980، ويشيرُ إلى تنمية وتطوير وتحسين حياة الإنسان ومعيشته ورفاهيته في الوقت الحاضر ودون المساس بسلامة البيئة والموارد والأنظمة الحيوية، ممّا يضمن للأجيال القادمة نفس الحقوق في الحياة الكريمة والرفاهية وتوفر الموارد. ولمفهوم التنمية المستدامة أبعادٌ ثلاثة، هي: البُعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي.

- في عام 1992، عُقد أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED) أو قمة الأرض في ريو دي جانيرو، حيث تم وضع جدول الأعمال الأول للبيئة والتنمية واعتماده. وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

- وبالرغم مما تعرّضت له مصر، شأنها شأن دول العالم من التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا؛ إلا أنها حافظت على استقرار مركزها، فحصلت مصر على المركز 82 بالتقرير هذا العام، من بين 165 دولة مصنفة، وذلك مقابل المركز 83 من بين 166 دولة خلال 2020. وحصلت على درجة 68.6 من 100، وهو ما يفوق المتوسط الإقليمي الذي يصل إلى 67.1 درجة.

ترتيب عدد من الدول بمؤشر التنمية المستدامة 2021

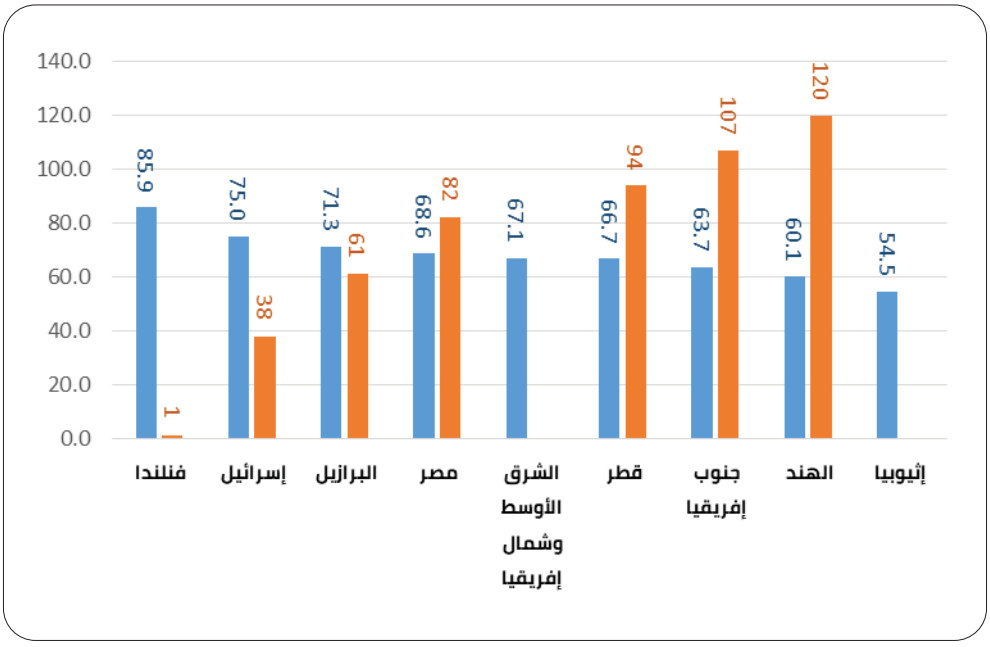

المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة بمصر 2021

- تترابط مجموع الغايات والمؤشرات الفرعية التي تزداد سنويًا، بحيث تغطي الأهداف السبعة عشر التي تم تحديدها كأهداف للتنمية المستدامة. وتغطي أهداف التنمية المستدامة مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

المؤشرات الفرعية لهدف القضاء على الفقر بمصر 2021

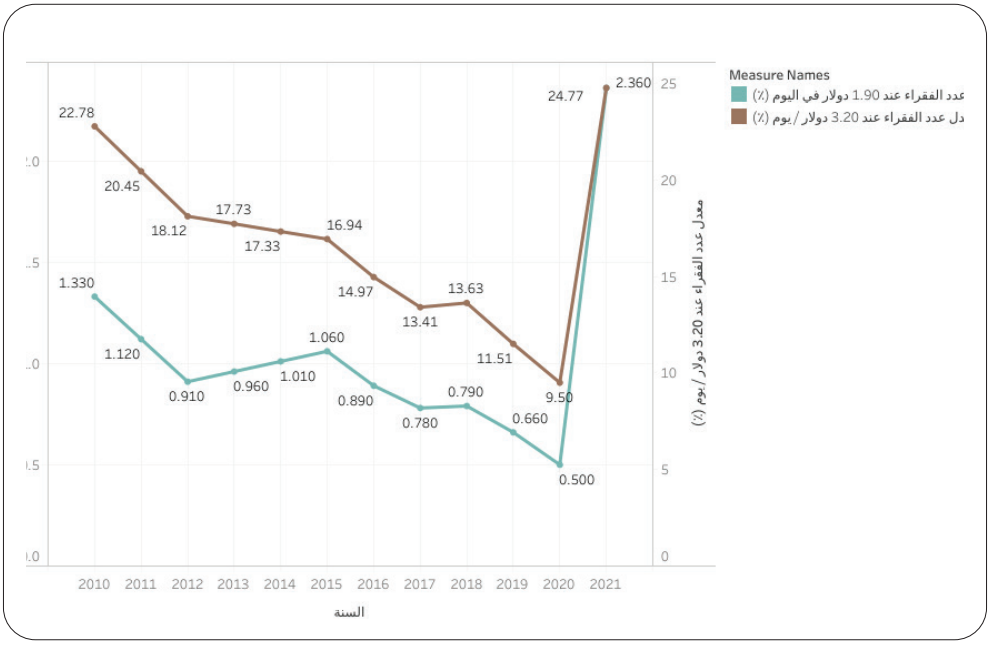

- يركز هذا الهدف على الفئات الأكثر ضعفًا، ويهتم بزيادة فرص الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، ودعم المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث المرتبطة بالمناخ. ونجد من خلال الشكل أن مصر كانت تحقق نجاحًا مطردًا في محاربة الفقر، ولكن تداعيات جائحة كورونا ساهمت في تراجع هذا التقدم.

- فقبل بداية الوباء كان من المتوقع، وفقًا لتقرير البنك الذي يصدر كل عامين عن الفقر والازدهار المشترك بعام 2020، أن ينخفض معدل الفقر المدقع (عند 1.9 دولار يوميًا) إلى ٪7.9 في عام 2020؛ ولكنه وجد أنّ من المرجح أن يتأثر ما بين ٪9.1 و٪9.4 من سكان العالم، وأن هذا التراجع بنسب الفقر يُعد انتكاسة عن تراجع نسب الفقر العالمية بين العشرين والثلاثين سنة الماضية.

المؤشرات الفرعية لهدف القضاء على الجوع

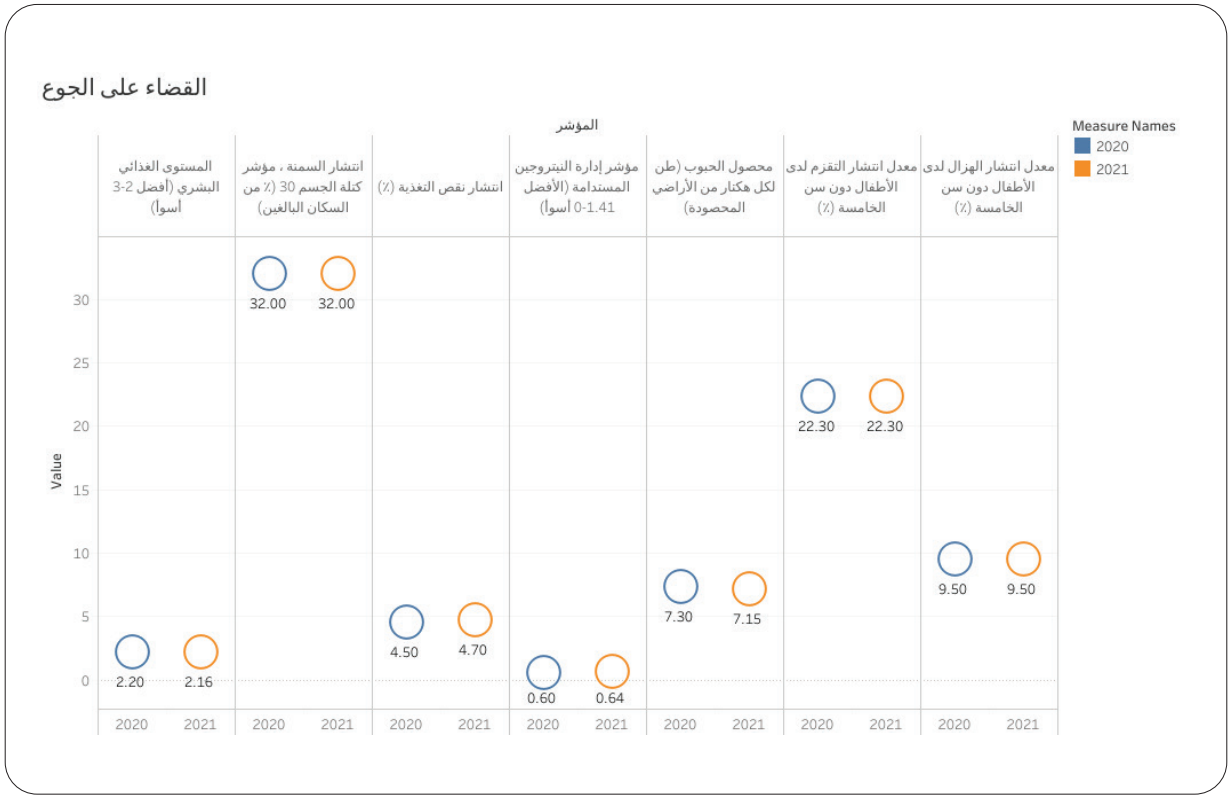

- يهدف إلى إنهاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030، والتأكد من حصول جميع الناس -خاصة الأطفال- على الغذاء السليم والكافي على مدار السنة. فعلى الصعيد العالمي، يعاني 1 من كل 9 أشخاص من سوء التغذية، وتعيش الغالبية العظمى منهم في البلدان النامية. ويتسبب نقص التغذية في الهزال أو الهزال الشديد لـ52 مليون طفل في جميع أنحاء العالم.

- ويُعتبر هدف القضاء على الجوع من الأهداف التي تشهد استقرارًا نسبيًا في العقد الأخير. وقد حافظت مصر على مستويات أدائها في المجالات المتعلقة بالتغذية في سنوات الجائحة، بما في ذلك النسب المرتفعة لأمراض السمنة والتقزم والهزال، وهو ما يؤكد أهمية دعوة الرئيس "السيسي" للحكومة بالتعامل بفعالية مع هذه الأمراض، خاصة لدى الأطفال.

المؤشرات الفرعية لهدف الصحة الجيدة والرفاهية

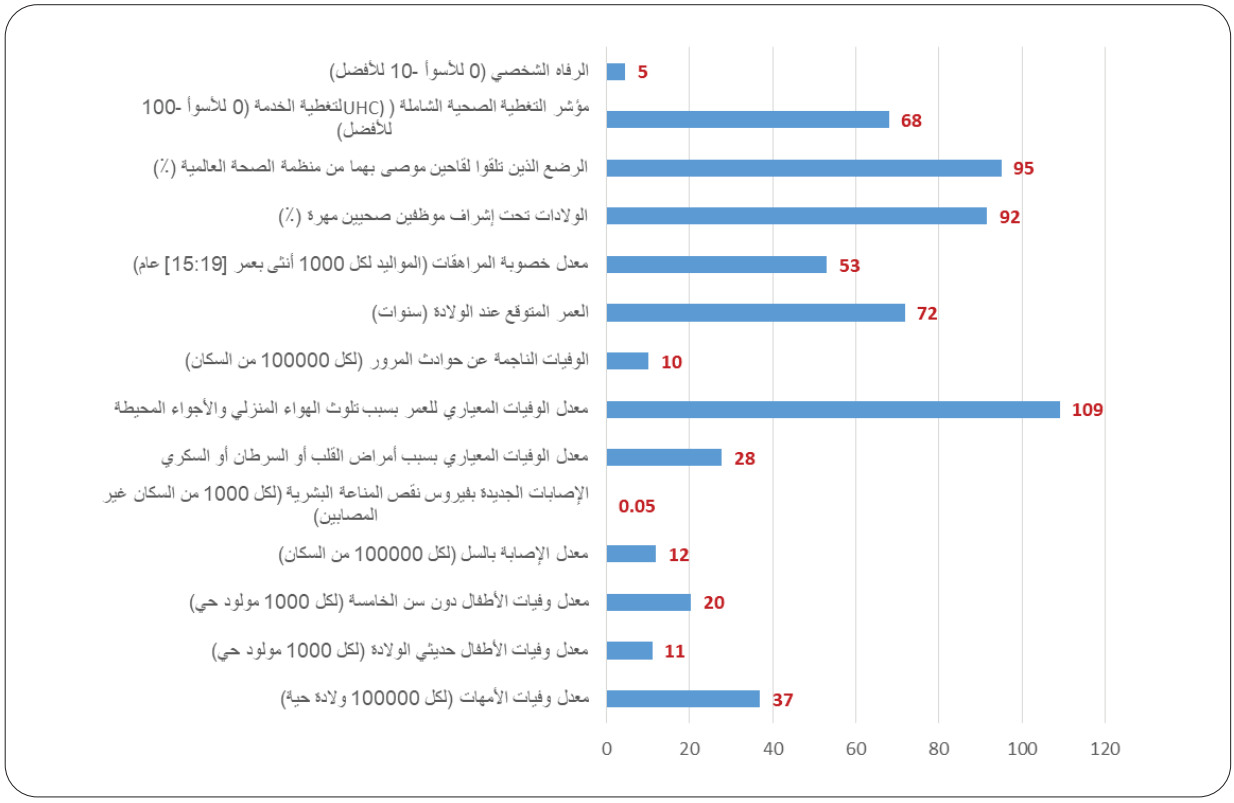

- يُمثل هذا الهدف التزامًا بإنهاء أوبئة السلّ والملاريا والإيدز والأمراض المعدية والسارية الأخرى بحلول عام 2030، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع.

- وكان للدولة المصرية جهود مستمرة باضطراد في تحسين البيئة الصحية، وصلت إلى حدّ استيفاء النسبة الدستورية المقررة للإنفاق على الصحة في مشروع موازنة العام الجاري، حيث تطور الإنفاق على الصحة من 60.8 مليار جنيه لعام 2017/2018 إلى 108 مليارات جنيه لعام 2021/2022، هذا الجهد الذي انعكس على عدد من المؤشرات الفرعية، منها على سبيل المثال: ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 69.7 عامًا 2010 إلى 72 عامًا 2021، وكذلك ارتفاع مؤشر التغطية الصحية الشاملة من 62 في عام 2010 إلى 68 في عام 2021.

المؤشرات الفرعية لهدف التعليم الجيد

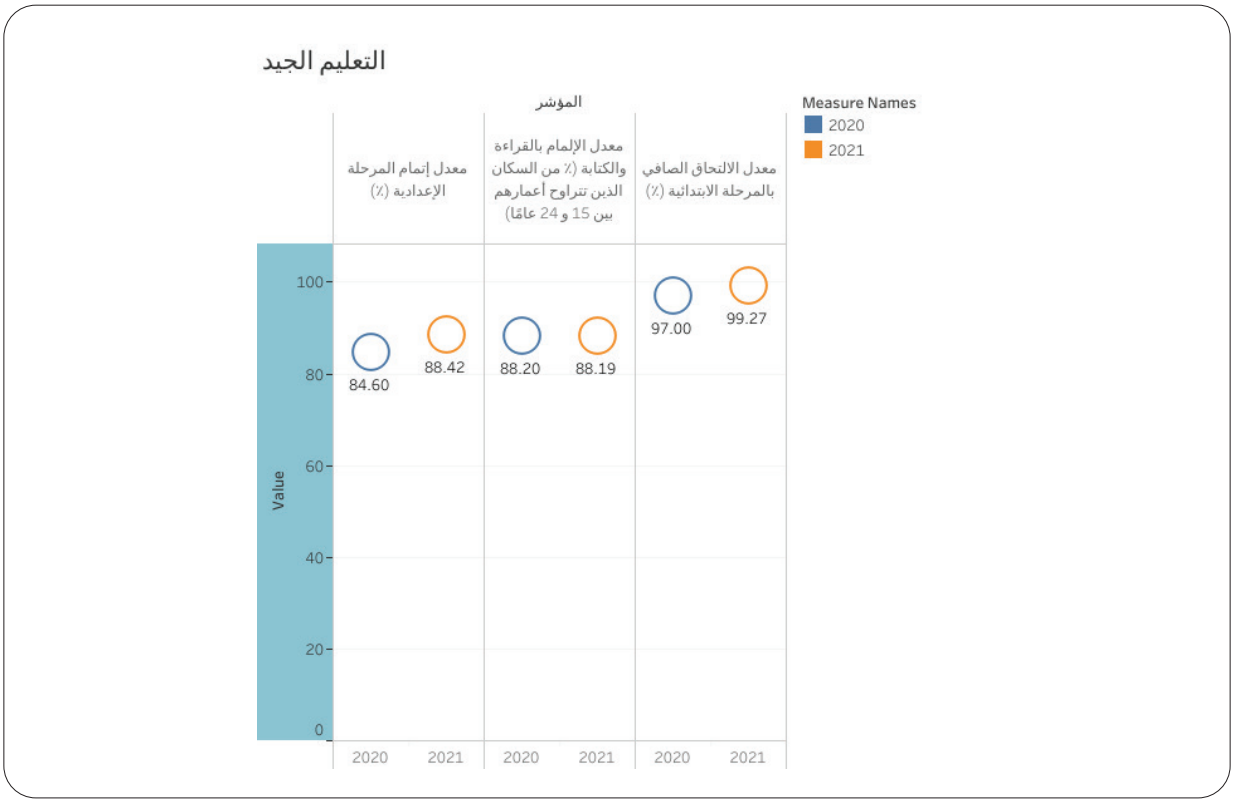

- يكفل هذا الهدف أن يُكمل الجميع إناثًا وذكورًا التعليم الأساسي المجاني وعالي الجودة، كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التدريب المهني، وأن يكون في متناول الجميع، وكذلك القضاء على الفوارق المرتبطة بالنوع أو الثروة فيما يخص إتاحة التعليم.

- وقد كان هذا الهدف من ضمن الأهداف الأربعة التي حققت مصر بها تقدمًا عن العام الماضي وفقًا لما ورد في التقرير، من خلال تحسن مؤشرات معدل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية ومعدل إتمام المرحلة الإعدادية.

- وكان ملف التعليم من الملفات التي شهدت اهتمامًا ملحوظًا من قبل الإدارة المصرية. فنجد أنه تم إعلان استيفاء النسبة الدستورية الخاصة بملف التعليم في موازنة العام الجاري، حيث تطور الإنفاق على التعليم من 109.2 مليارات جنيه لعام 2017/2018، إلى 172.6 مليار جنيه لعام 2021/2022.

المؤشرات الفرعية لهدف المساواة بين الجنسين

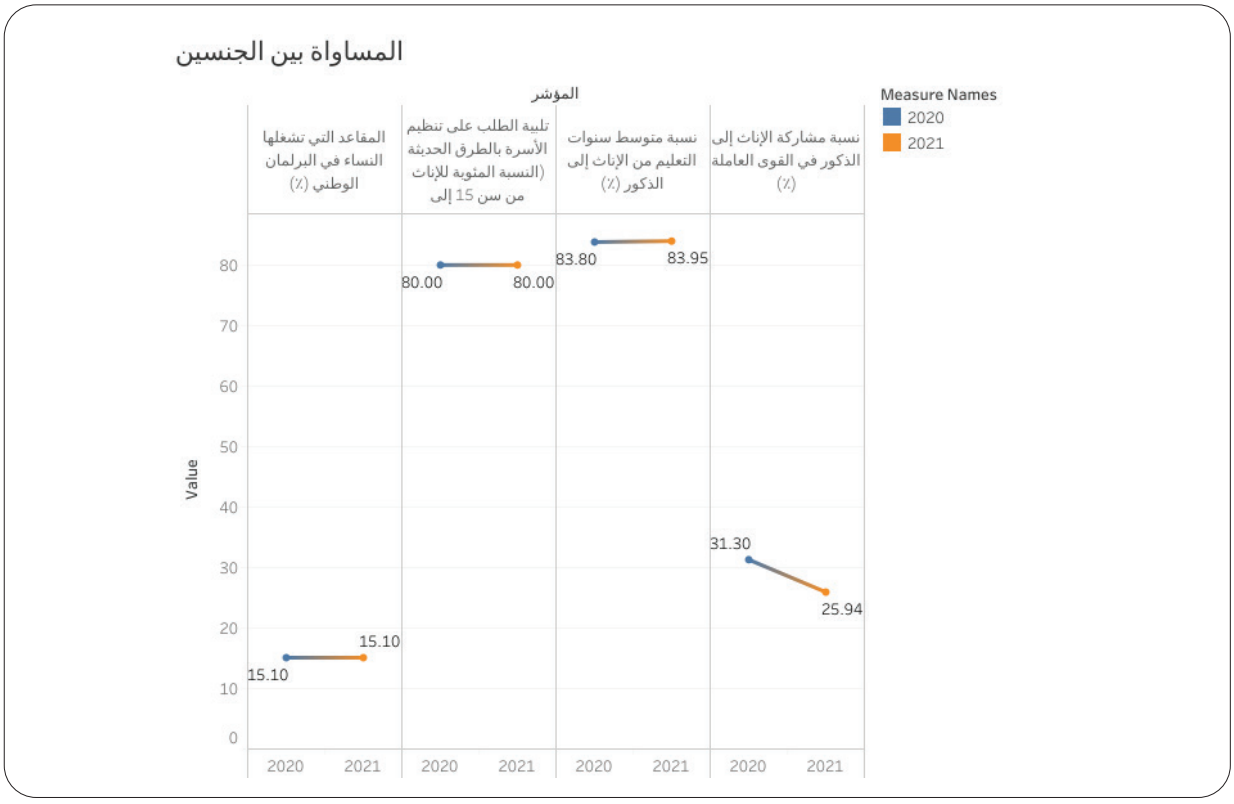

- يسعى هذا الهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وكفالة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية، وحصول الجميع على خدمات جيدة للصحة الجنسية والإنجابية.

- وبالرغم من أنه في عام 2020 بلغ متوسط تمثيل المرأة في المجالس الفردية أو النيابية في البرلمانات الوطني 25%، مقارنة بـ 22% في عام 2015 بناءً على بيانات من 133 دولة ومنطقة؛ فإن مصر تحقق معدلات أقل تصل إلى 15.1%، ولكنها تزيد بفارق كبير عن عام 2000 التي كانت تصل فيه النسبة إلى 2% والذي ارتفع إلى 12.7 في عام 2010.

- ويُمكن كذلك ملاحظة وجود تراجع كبير في نسبة مشاركة الإناث قياسًا بالذكور في القوى العاملة بعام 2021، وهو ما يمكن تفسيره جزئيًا وفقًا لآخر تقرير من منظمة العمل الدولية (كوفيد19- وعالم العمل)، الذي وجد أن العاملات تضررن من الوباء أكثر من غيرهن؛ وهو ما يعود إلى ارتفاع نسبهن في بعض القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا من الأزمة، كالسكن والغذاء والمبيعات والتصنيع.

المؤشرات الفرعية لهدف المياه النظيفة والصرف الصحي والطاقة النظيفة

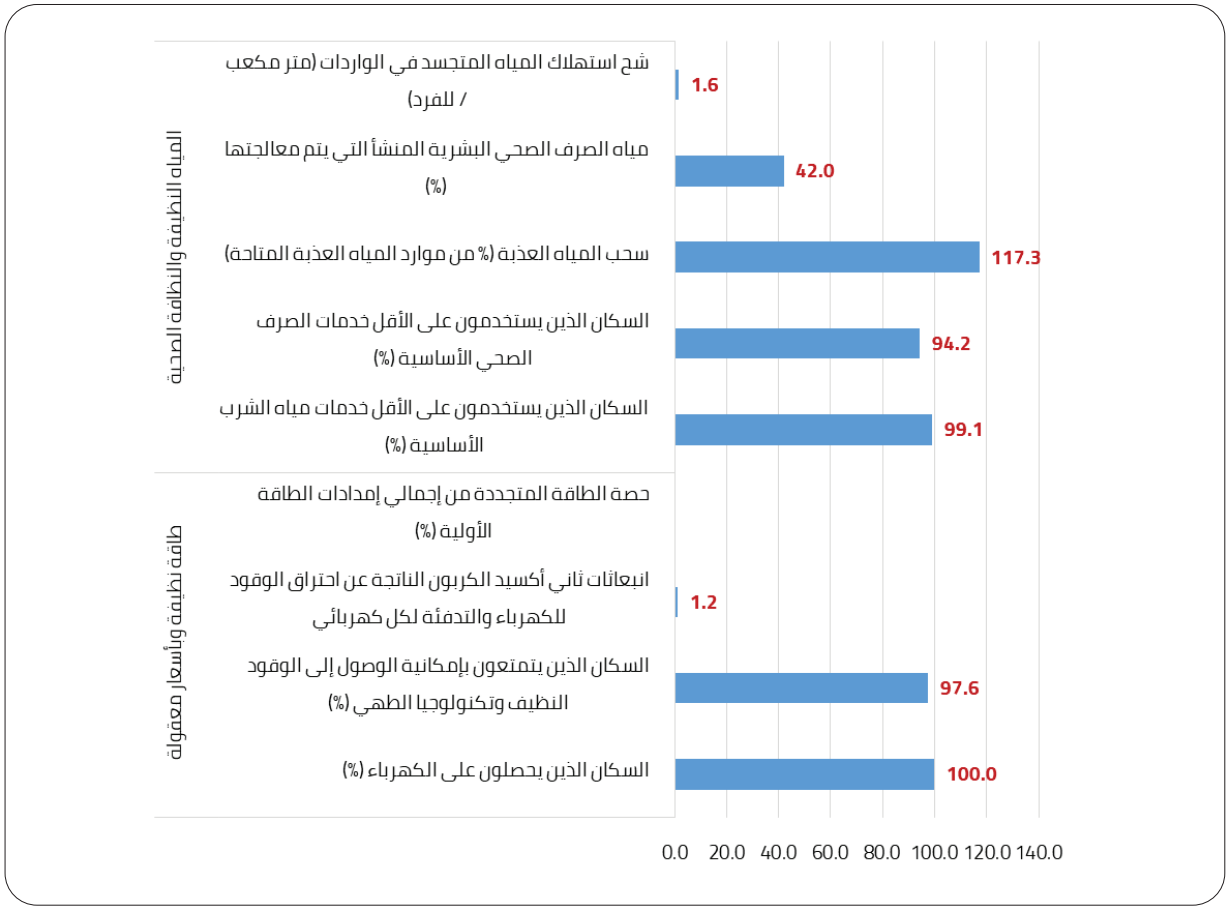

- ويكفل هذا الهدف حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والطاقة بأسعار مقبولة بحلول عام 2030.

- وقد كانت مصر تعاني من ملف المياه النظيفة والصرف الصحي، ولا تزال كذلك في بعض المناطق؛ لذا فقد تم اتّباع خطط لتطويره. فوفقًا لتصريحات الدكتور "عاصم الجزار"، وزير الإسكان، في أغسطس الماضي، فمنذ عام 2014 وحتى شهر يوليو 2020 تم الانتهاء من تنفيذ 1131 مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي بالمدن والمناطق الريفية.

- وأوضح كذلك أن نسبة التغطية الحالية لمياه الشرب على مستوى الجمهورية حوالي 98.7% مقارنة بعام 2014 حيث كانت 97 %. بينما بلغت نسبة التغطية الحالية لمياه الصرف الصحي على مستوى الجمهورية حوالي 65 %، بعدما كانت 50 % في عام 2014.

المؤشرات الفرعية لهدفي العمل اللائق والصناعة والابتكار

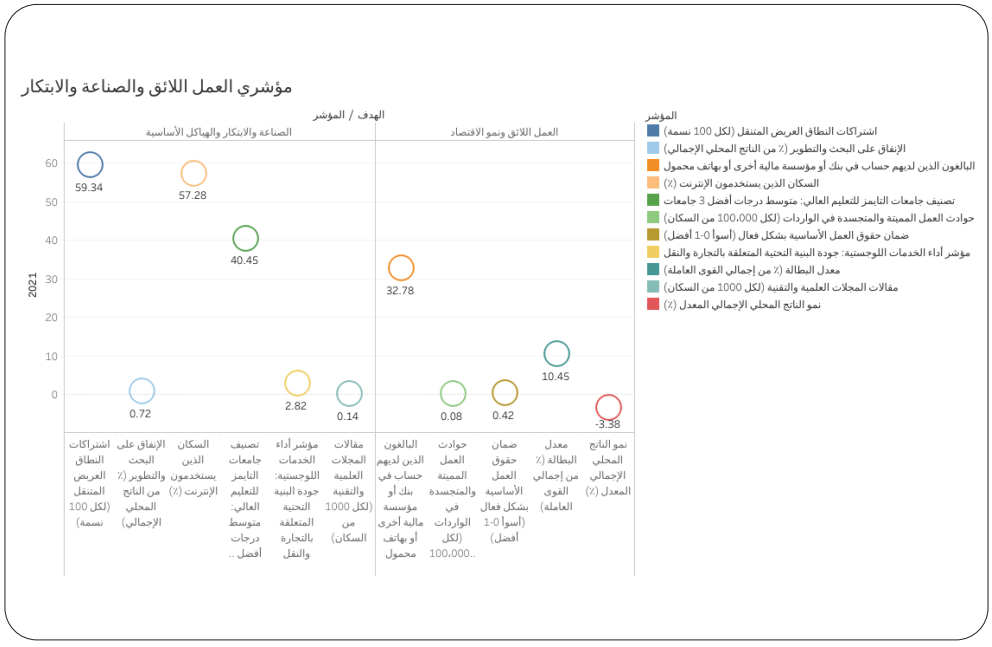

- يسعى هدف العمل اللائق إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030. أما هدف الصناعة والابتكار فيسعى إلى تشجيع الاستثمار في الصناعة والبنية التحتية والابتكار نظرًا لأهميّتها في النمو الاقتصادي والتنمية. وقد حققت مصر تقدمًا بهذا الهدف هذا العام عن العام الذي سبقه وفقًا للتقرير، نظرًا إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت. كما ارتفعت نسبة اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الجوالة لكل 100 نسمة. ولا يزال ملايين الأشخاص حول العالم غير قادرين على الوصول إلى الإنترنت بسبب التكلفة والتغطية وأسباب أخرى. وتشير التقديرات إلى أن ٪53 فقط من سكان العالم يستخدمون الإنترنت حاليًا.

المؤشرات الفرعية لهدفي الحد من أوجه عدم المساواة والمجتمعات المحلية المستدامة

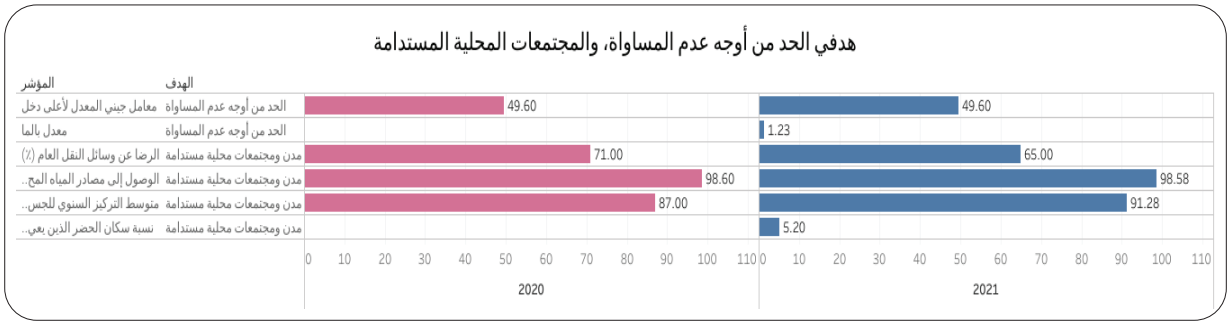

- يركز الهدف الخاص بعدم المساواة على الحد من التفاوتات في الدخل، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الشامل. ولا يزال هذا الهدف ينتظر الكثير من العمل من قبل الحكومات المصرية، وبخاصة من خلال التركيز على الفئات الأكثر تهميشًا بالمجتمع كالأقل دخلًا والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

- أما الهدف الخاص بالمجتمعات المحلية المستدامة فيهدف إلى جعل المدن آمنة ومستدامة من أجل وصول السكان إلى مساكن آمنة وبأسعار معقولة. ويمكن ملاحظة تقدم هذا الهدف، وهو ما يتسق مع مكافحة الإدارة المصرية للعشوائيات، والاتجاه نحو التوسع في بناء المدن المستدامة.

المؤشرات الفرعية لهدف الاستهلاك والإنتاج المسئولين

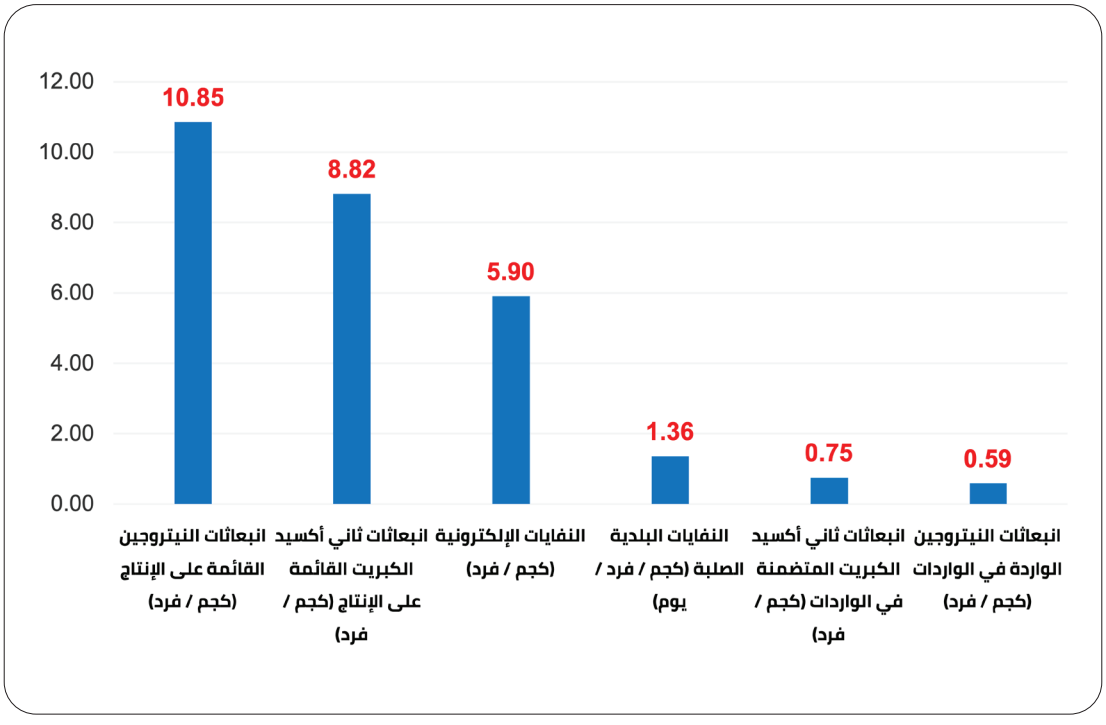

- يركز هذا الهدف على تقليل البصمة الإيكولوجية للإنتاج، حيث يهدف إلى الاستخدام الأمثل والفعال لموارد الطبيعة، والحد من توليد النفايات والتخلص منها بطريقة سليمة.

المؤشرات الفرعية لأهداف العمل المناخي والحياة تحت المياه والحياة في البر

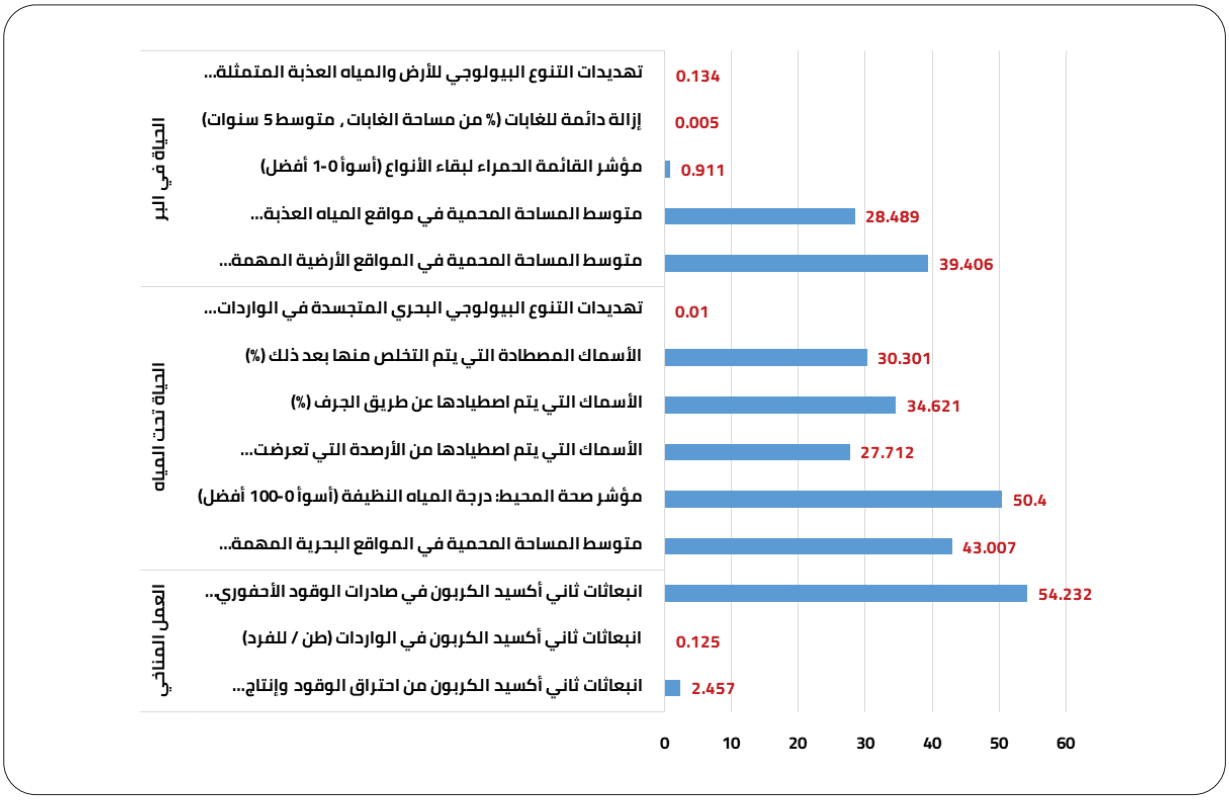

- تهدف تلك المؤشرات الثلاثة إلى تحسين الوضع البيئي العالمي بالتركيز على الحدّ من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية، وإدارة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدامٍ بعيدٍ عن التلوث، فضلًا عن معالجة آثار زيادة حمضية المحيطات وتلوثها، وكذلك حفظ واستعادة استخدام النظم الإيكولوجية الأرضية (مثل: الغابات، والأراضي الرطبة، والأراضي الجافة، والجبال) بحلول عام 2030.

- وقد ارتفع ترتيب مصر بخصوص هذا الملف عن العام الذي يسبقه، نظرًا إلى تحسن الوضع المصري في مؤشرَيْ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في صادرات الوقود الأحفوري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود وإنتاج الأسمنت.

المؤشرات الفرعية لهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية

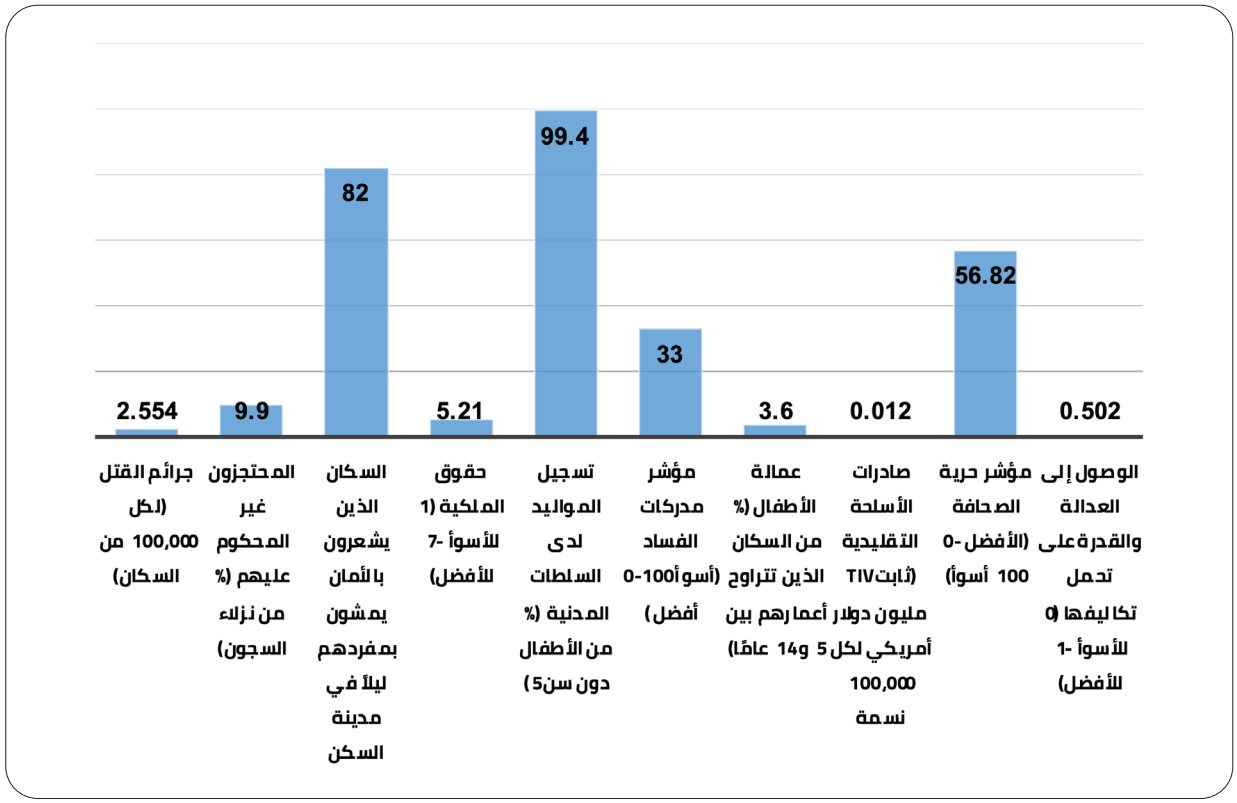

- يهدف إلى الحدّ بشكل كبير من جميع أشكال العنف، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. ويبدو من البيانات الواردة بالرسم أن هذا الهدف يحتاج لمزيد من تحركات الإدارة المصرية، وبخاصة في ملفات حماية الملكية الفكرية والوصول للعدالة وتحمل تكاليفها وحرية الصحافة.

المؤشرات الفرعية لهدف عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

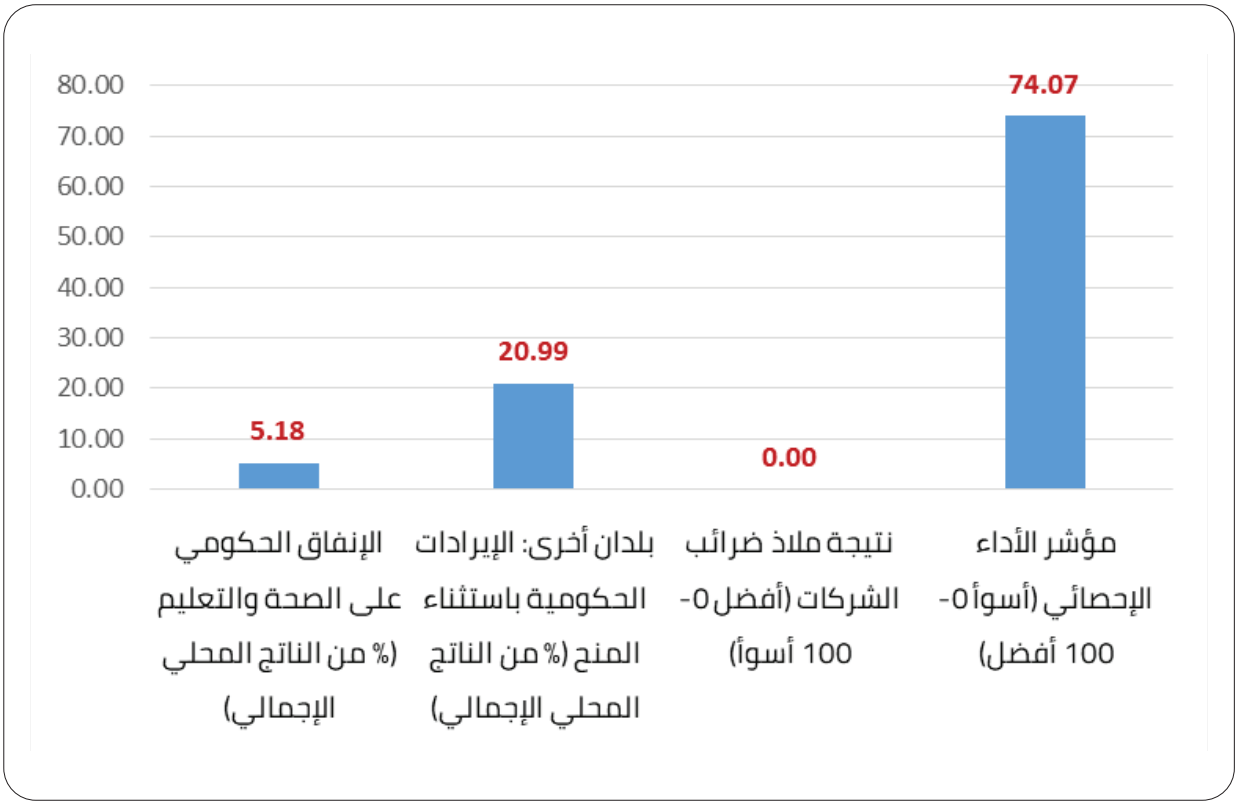

- يُعتبر هذا الهدف هدفًا إجماليًا لبقية الأهداف، ويركز على عدد من المؤشرات المختلفة. فبالنسبة للدول المتقدمة يركز على المساعدات الإنمائية التي تقدمها للدول الأقل نموًا. وبالنسبة للدول ككل يركز على البيئة التي تدعم الشراكة والتعاون، وتحقق التقدم للدول، مثل الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم باعتبارهما أداة لتطوير الأفراد، وكذلك توفير بيئة مناسبة للبيانات.

ختامًا، نجد أن الإدارة المصرية قد قطعت أشواطًا كبيرة في العديد من أهداف التنمية المستدامة، وما زال ينتظرها الكثير من العمل في أهداف أخرى. وإجمالًا، نجد اتجاهًا نحو تحقيق المزيد من التقدم عوضًا عن التراجع بشكل عام، وهو ما يعُد مدفوعًا برغبة الإدارة المصرية في تحقيق الأفضل لمواطنيها.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (33) - 1 أكتوبر 2021

NEW
المرصد المصري
/almarsadalmasry
/ecssalmarsadalmasry

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo